

بحث بعنوان

استراتيجية مقترحة لتفعيل دور الروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات المؤدية إلى الطلاق المبكر (محافظة شمال سيناء نموذجا)

إعداد

الدكتور

عبد الحميد عبد المنعم عبد الحميد القراجي

مدرس التخطيط الاجتماعي بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع - كلية التربية
بالقاهرة - جامعة الأزهر

الدكتور

عيد إسماعيل أحمدود

مدرس التخطيط الاجتماعي بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع - كلية التربية
بالقاهرة - جامعة الأزهر

البريد الإلكتروني للباحث الرئيس : ebdalhamidalqarajaa780.el@azhar.edu.eg

م ٢٠٢٤

استراتيجية مقترحة لتفعيل دور الروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات المؤدية إلي الطلاق المبكر (محافظة شمال سيناء انموذجاً) مستخلص البحث:

هدف البحث إلى التوصل الي استراتيجية مقترحة لتفعيل دور الروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات المؤدية إلي الطلاق المبكر بالمجتمع السيناوي، وقد تم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث طبق البحث علي عينة ميسرة (المتاحة) من حالات الطلاق المبكر لحدِيثي الزواج وعددهم (٨٣) مفردة، وعينة من أعضاء المجالس العرفية والقبيلية بمركز بئر العبد بمحافظة شمال سيناء وعددهم (١٥) مفردة كعينة متاحة أبدت الرغبة في المشاركة، وقد طبق البحث في الفترة الزمنية من ٢٠٢٤/١/٢م حتى ٢٠٢٤/٢/١٨م، من خلال استخدام استبانتيين من إعداد الباحثان طبقت أحدهما على عينة من حالات الطلاق المبكر (حديثي الزواج)، والأخرى مطبقة على عينة من أعضاء المجالس العرفية والقبيلية، والتي أفادت نتائجها بعد التطبيق واستخدام المعالجات الإحصائية أن أولويات التركيز لأدوار الروابط المجتمعية في المجتمع السيناوي تأتي لصالح الجانب الصحي ويليهما الجانب الاقتصادي وأخرها في الجانب الاجتماعي، وقد أظهر البحث أن المعوقات التي تواجه هذه المجالس للقيام بدورها بدرجة متوسطة، وبناء على ذلك قدما الباحثان استراتيجية مقترحة من منظور التخطيط الاجتماعي لتفعيل دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة الطلاق المبكر بالمجتمع السيناوي.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية مقترحة، التفعيل، الروابط المجتمعية، الطلاق المبكر، المجتمع السيناوي.

A proposed strategy to activate the role of community ties in confronting the problems resulting from early divorce in Sinai society

Abstract:

The research aimed to come up with a proposed strategy to activate the role of community ties in confronting the problems resulting from early divorce in Sinai society. The descriptive and analytical approach was relied upon, as the research was applied to a soft (available) sample of early divorce cases of newlyweds, numbering (83) individuals. A sample of the members of the customary and tribal councils in the Bir al-Abd Center in North Sinai Governorate, numbering (15) individuals as an available sample, expressed their desire to participate. The research was applied in the time from 2/1/2024 until 18/2/2024 AD. Through the use of two questionnaires prepared by the researchers, one of which was applied to a sample of early divorce cases (newly married), and the other was applied to a sample of members of customary and tribal councils, the results of which after application and use of statistical treatments indicated that the priorities of focus on the roles of community ties in Sinai society come in favor of the side. The economic aspect follows the health aspect, and the last is the social aspect. The research has shown that the obstacles facing these councils to carry out their role are moderate. Accordingly, the two researchers presented a proposed strategy from a social planning perspective to activate the role of community ties to confront early divorce in the Sinai society.

Keywords: proposed strategy, activation, community ties, early divorce, Sinai society.

المقدمة العامة للبحث:

الأسرة هي الخلية الأساسية والمؤسسة الأولى التي يبني عليها المجتمع والتي يقاس بتماسكها وصلابتها تماسك هذا المجتمع وقوته، وتعد الأسرة العالم الأول الذي ينشأ فيه الفرد ويستمد منه عاداته وتقاليده وأفكاره، ويتأسس نظام الأسرة على الزواج الذي يعتبر الرابطة الاجتماعية المقبولة لدى المجتمع، تحتوي هذه الرابطة في مجملها على مجموعة قواعد وأعراف وتقاليده تنظم العلاقة بين الرجل والمرأة وتحدد حقوق وواجبات كل منهما، فالغرض من الزواج هو أجمل الأغراض وأنبهها، يهدف في الأساس لتحقيق المحبة والألفة والمودة والسكينة بين الزوجين، قال تعالى (ومن آياته أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) [الروم: ٢١] فالسكن هنا هو السكن النفسي والمكاني والعاطفي والمعنوي والاجتماعي.

وقد أولى الإسلام للزواج أهمية كبيرة واعتبره ميثاقاً غليظاً يوثق الرابطة الزوجية ويحرص على عدم انحلالها إلا في أضيق الحدود، فقد أباح الطلاق وفق معايير وقوانين وضمن شروط تحافظ على حقوق المرأة والأولاد، واعتبر الطلاق أبغض الحلال عند الله، فيعد تفكك الحياة الزوجية أداة هدم في بناء الأسرة، وتعتبر ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية وأكثرها تعقيداً ويترتب عليها بعض المشكلات ذات أبعاد معقدة لها آثار سلبية خطيرة على الزوجين وعلى أفراد الأسرة ككل والمجتمع بشكل عام، حيث إنه عندما يضطرب أساس الأسرة تضطرب الأسس الأخلاقية والاجتماعية للنظام الاجتماعي بأكمله، مما يؤدي إلى العديد من المشاكل داخل المجتمع.

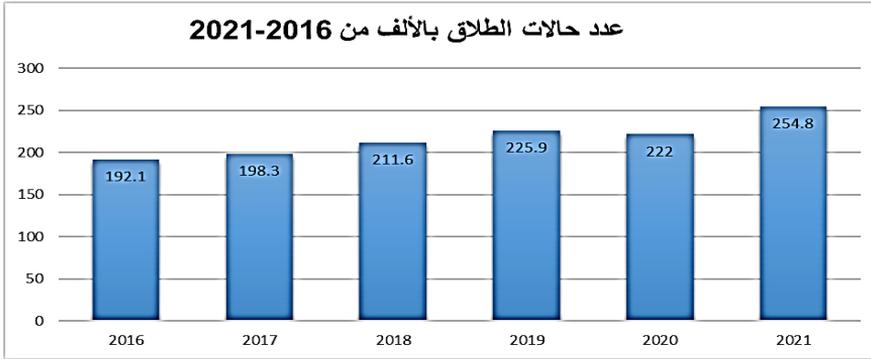
والطلاق إذ يفرق بين الزوج والزوجة، انما يهدم بنياناً متكاملماً سبق ان اقامه الزواج، والذي أثمر عن علاقة اجتماعية وثيقة، تزداد عمقاً إذا اثمرت بنين وبنات، يقع الطلاق فيقضي عليها، ويفرق شمل أعضائها ويمزق العلاقة القائمة بينهم وربما يتسبب في وقوع ظلم علي الأولاد بسبب ما ينشأ من هذا الوضع الجديد من خلافات أسرية حول الحق في الحضانة والانفاق وغيرها.

ولم تكن ظاهرة الطلاق المبكر من الموضوعات التي يتطرق إليها الباحثين في المجتمعات المحلية (الريفية-البديوية) كثيراً نظراً لقيمة الزواج التي تعد من القيم العليا في المجتمع الريفي والتي تحرص الأسرة الريفية على تدعيمها والتأكيد عليها خلال التنشئة الاجتماعية وخاصة تنشئة الفتاة، ولم يكن الزواج فقط هو القيمة الأكبر التي يحرص عليها الريفيون بل كان الزواج المبكر الذي ما يزال الى اليوم يمثل هو الاخر قيمة كبرى في المجتمعات الريفية، وقد ارتبطت ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع المصري بعدة عوامل خاصة في المجتمع الريفي، فقد كان ينظر إلى الفتاة من خلال ملامحها الفسيولوجية إي من خلال مظهرها الجسماني الخارجي ومقدرتها على تحمل نشاق الزواج ومتطلباته سواء كانت مادية أو اجتماعية والتي تتمثل في الأعمال المنزلية والقيام بالإنتاج وتنشئة الاطفال، هذا فضلا

عن الفكر الذي يسود غالبية المجتمع الريفي والذي يعتبر الزواج المبكر بالنسبة للفتاة صيانة لشرف العائلة وحماية الفتاة من الوقوع في ارتكاب الخطأ وجلب العار لأهلها (إبراهيم، ٢٠٢٢، ٢-٢٥) .

هذا ويعد الطلاق المبكر ظاهرة اجتماعية خطيرة بدأت تظهر بشكل ملموس في نطاقه وصار الحديث عنها بشكل مسموع، كما أن لها تأثيرات نفسية كبيرة أكثر مما نعتقد، إذ تترك آثارها النفسية على أهم العناصر المكونة للمجتمع (الأب، والأم، والأبناء)، وبالنظر إلى التحولات والمتغيرات التي أصابت المجتمع المصري نتيجة التغيرات الاقتصادية التي لحقت بالبلاد فإن مشكلة الطلاق المبكر ليست فقط مشكلة اجتماعية بل هي أيضاً هاجس وطني، حيث تعرض المجتمع المصري خلال العقود الأخيرة، لمجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية نتج عنها خلل في نسق الأسرة المصرية، وأحدثت مجموعة من التغيرات في الاتجاه نحو الزواج وأنماطه مما ترتب عليه حدوث تغيرات بالأحرى في الاتجاه نحو الطلاق، بل أصبح مفهوم الطلاق لا يشكل عائق أمام الكثير من الذكور والإناث (إبراهيم، ٢٠٢٢، ٢-٢٥) .

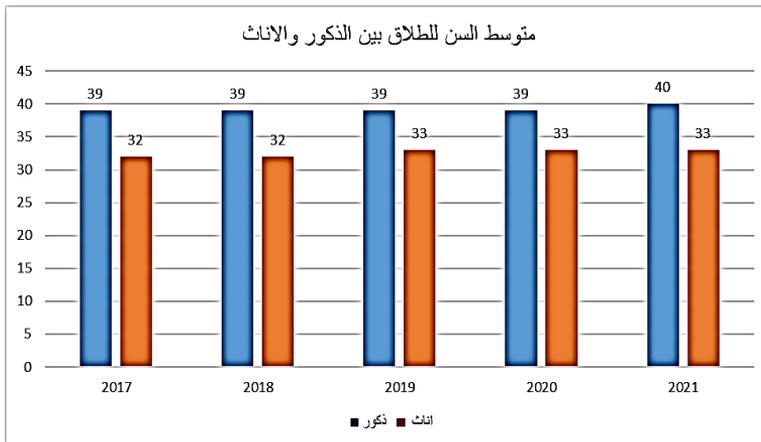
وفي هذا السياق، أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق لعام ٢٠٢١، والتي أفادت بارتفاع معدلات الطلاق لعام ٢٠٢١ مقارنة بالأعوام الماضية، ويلقي هذا التقرير التحليلي الضوء على أهم مؤشرات الطلاق طبقاً للإحصائية. حيث أفادت النشرة السنوية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لإحصاءات الزواج والطلاق، بارتفاع حالات الطلاق في مصر ووصولها إلى ٢٥٤.٨ ألف حالة في عام ٢٠٢١، وبالنظر إلى حالات الطلاق التي تمت من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢١ نجد ارتفاعاً منتظماً نسبياً في حالات الطلاق في الأعوام من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩، بينما انخفضت حالات الطلاق في عام ٢٠٢٠ انخفاضاً ملحوظاً، ويمكن أن نرجع ذلك إلى الانشغال بالجائحة العالمية كوفيد-١٩ والإجراءات الاحترازية والحجر المنزلي. وقد شهدت معدلات الطلاق زيادة واضحة في عام ٢٠٢١، حيث بلغت حالات الطلاق ٢٥٤.٨ ألف حالة مقارنة بـ ٢٢٢ ألف حالة في عام ٢٠٢٠ بمعدل زيادة يصل إلى ١٤.٧%. مما يثير العديد من التساؤلات حول أسباب تلك الزيادة وكيفية معالجة ما تسببه من خلل في المجتمع المصري (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢)، ويوضح الشكل التالي عدد حالات الطلاق من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢١م:



شكل رقم (١) يبين عدد حالات الطلاق من ٢٠١٦-٢٠٢١

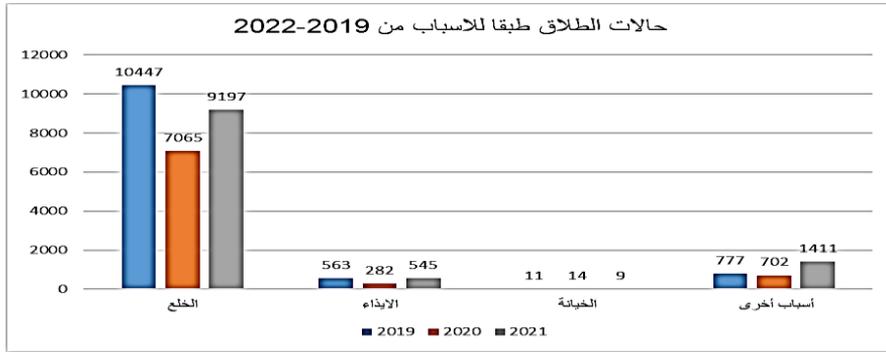
هذا وسجلت أعلى نسبة طلاق للذكور في الفئة العمرية (من ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة) بنسبة ١٩.٨٪، حيث بلغ متوسط سن المطلق ٤٠.١ سنة عام ٢٠٢١. بينما سجلت أعلى نسبة طلاق للإناث في الفئة العمرية (من ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة) بنسبة ١٧.٨٪، حيث بلغ متوسط سن المطلقة ٣٣.٨ سنة عام ٢٠٢١. وبمقارنة الأعوام السابقة نجد أن متوسط سن الطلاق للذكور من (٣٩-٤٠) عام، بينما يتراوح سن الطلاق بين الإناث من (٣٢-٣٣) عام.

وبالنظر إلى أن متوسط سن الزواج للذكور هو ٣٠ عامًا ومتوسط سن الزواج للإناث هو ٢٤ عامًا، نجد حسب البيانات بوقوع الطلاق في معظم الحالات في السنوات الأولى للزواج، ويمكن أن نرجع ذلك إلى اختلاف الطباع وعدم التفاهم بين الزوجين، لذلك توصي الدراسة بتكثيف برامج تأهيل المقبلين على الزواج واستهداف برامج خاصة للشريكين خلال السنوات الأولى للزواج، والتوسع في مكاتب الاستشارات الأسرية التابعة للدولة للحيلولة دون تفاقم المشاكل الأسرية ومن ثم الطلاق. ويوضح الشكل التالي متوسط السن للطلاق بين لذكور والإناث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢).



شكل رقم (٢) يبين متوسط السن للطلاق من ٢٠١٧-٢٠٢١

وسجل الطلاق بسبب الخلع أعلى نسبة في أحكام الطلاق النهائي، حيث بلغ في عام ٢٠٢١، حوالي ٩١٩٧ حكم طلاق بنسبة ٨٢.٢% من إجمالي الحالات، وهو ما يثير تساؤلاً حول الأسباب التي تدفع النساء لترك جميع حقوقهن للوصول إلى الملاذ والحصول على حرياتهن، واستكمالاً لأسباب الطلاق، فقد بلغت حالات الطلاق نتيجة إيذاء الزوج للزوجة ٥٤٥ حالة، وتزايد العدد في عام ٢٠٢١ عن العام السابق لهذا التقرير إذ بلغ عدد حالات الطلاق الناجمة عن الإيذاء في عام ٢٠٢٠ حوالي ٢٨٢ حالة، وفي هذا السياق فقد أصدر المركزي المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية دراسة بعنوان "العنف المجتمعي ظاهرة تحتاج إلى الحل، استعرض فيها ظاهرة العنف ضد النساء، إذ بلغ عدد حالات العنف ضد النساء في عام ٢٠٢٠ حوالي ٢١١ حالة، تصدر فيها الزوج قائمة مرتكبي جرائم العنف بنسبة ٣٩,٣%، فيما جاءت ٢٥ حالة من قبل الخطيب أو الجار أو العشيقي. مما يُسلط الضوء على مدى الترابط الأسري ومن ثم المجتمعي، ومدى الأمان التي تتمتع به المرأة في محيطها الضيق الخاص بالأسرة والعائلة. ويوضح الشكل التالي طبقاً للأسباب (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢).



شكل رقم (٣) يبين حالات الطلاق طبقاً للأسباب من ٢٠١٩-٢٠٢٢

ومن ثم كان للخدمة الاجتماعية أثرها البارز في معالجة المشكلات الأسرية مثل إنشاء مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية والذي يهتم بعلاج مشكلات الأسرة ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة كل حسب مشكلته، إضافة إلى الدور الذي يلعبه الأخصائيون الاجتماعيون في القيام بعملية التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الأخرى التي تعمل في ميادين الخدمة الاجتماعية من أجل الأسرة وعلاج مشكلاتها وصولاً لتحقيق نوع من التكامل بين الخدمات التي تقدم للأسرة (اللائحة النموذجية لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية، ١٩٧٦).

الجهود المجتمعية لمواجهة الطلاق في المجتمع وما قدمه الأزهر نحو ذلك:

تدرك القيادة السياسية المصرية والأجهزة المعنية خطورة تزايد معدلات الطلاق على جهود التنمية وتماسك المجتمع وأمنه، لذلك عمدت إلى القيام ببعض الجهود والمبادرات للحد من انتشار هذه الظاهرة ومنها:

-المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية: دشنت القيادة السياسية هذا المشروع بهدف الارتقاء بجودة حياة الأسرة المصرية والحفاظ عليها من التفكك ومساعدتها على تحقيق التماسك فيما بينها، وذلك من خلال الاهتمام بالأبعاد الأسرية والمجتمعية والسكانية والثقافية، والتمكين الاقتصادي.

-مشروع "مودة": دشنت هذا المشروع وزارة التضامن الاجتماعي بهدف تأهيل الأشخاص المقبلين على الزواج من الجنسين وإعدادهم للبدء في حياة زوجية ناجحة وذلك من خلال التأهيل النفسي والصحي والاجتماعي والشرعي والتوعية بطرق تحمل مسؤوليات الزواج ومفاهيم الصحة الإنجابية والتربية الإيجابية للبناء. ويوجه هذا المشروع أيضا للطلاب الجامعيين ومواطني قرى " حياة كريمة " بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث تم تشكيل قيادات شعبية في محافظات " حياة كريمة " لتنفيذ جلسات توعوية حول أهم مبادئ المبادرة وفي مقدمتها كيفية إدارة الخلافات الأسرية. ويقدم البرنامج تدريبات تفاعلية في التجمعات الشبابية مثل المعسكرات والجامعات ومراكز الشباب والرياضة، ومكلفات الخدمة العامة وقد تم الانتهاء بالفعل من تدريب ١٧ ألفا من مكلفي الخدمة العامة في ٢٥ محافظة على كيفية اختيار شريك الحياة وتأهيلهم للزواج ومسئوليات الأسرة. كذلك نجحت المبادرة في عقد اتفاقية مع اتحاد الصناعات المصرية لتدريب الفتيات العاملات في المصانع على أهمية اجراء الفحص الطبي قبل الزواج ومفاهيم الصحة الإنجابية.

-صندوق تأمين الأسرة: الذي أنشئ بموجب القانون ١١ لسنة ٢٠٠٤ تحت إشراف بنك ناصر الاجتماعي، بهدف مساعدة الأسر التي هجرها عائلا بلا مُنفق حيث يضمن سرعة تنفيذ الأحكام الصادرة بتقرير النفقات والأجور وما في حكمها لصالح المستفيدين من الزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الوالدين بحد أقصى ٥٠٠ جنيه شهريا دون انتظار تحصيله من المحكوم ضده أو صرف قيمة الحكم بالكامل حال تحصيله من المنفذ ضده.

-مشروع "مستورة": يستهدف المشروع تمويل المرأة المصرية بالتعاون مع صندوق "تحيا مصر"، حيث يتم تمويل المرأة القادرة على العمل لإنشاء مشروعات متناهيه الصغر والتي تنتوع ما بين إنتاج حيواني وتجاري وخدمي وصناعي ومشروعات منزلية. وتتراوح قيمة القرض ما بين ٤ آلاف إلى ٣٠ ألف جنيه، على ألا يقل سن المرأة عن ٢١ سنة ولا يتجاوز ٦٠ سنة عند المنح.

- دورات تدريبية للمأذونين: نظمت وزارة العدل بالتعاون مع دار الإفتاء عددا من الدورات التدريبية لنحو ألف مأذون من جميع المحافظات بهدف رفع الوعي لديهم بالآثار الوخيمة للطلاق، والحد من النزاعات القضائية والصراعات الأسرية، مع العمل على إكسابهم المهارات اللازمة للقيام بدور مجتمعي يسهم في تحقيق استقرار الأسر.

- إنشاء وحدة "لم الشمل": استحدث مركز الأزهر للفتوى الإلكترونية وحدة "لم الشمل" بهدف حماية الأسرة المصرية من خطر التفكك، وإزالة الخلافات بين الطرفين، والحد من ظاهرة الطلاق، ونشر توعية مجتمعية وتأهيل المقبلين على الزواج.

- حملة "وعاشروهن بالمعروف": أطلق الأزهر هذه الحملة الإعلامية والتي تتضمن مجموعة من الفيديوهات القصيرة يتم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على أهم أسباب الطلاق وطرق العلاج سعياً للحد من هذه الظاهرة (المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، ٢٠٢٢).

وسعت مؤسسة «الأزهر» لمواجهة مشكلة زيادة معدل الطلاق بين الأزواج في مصر، عبر مبادرات وزيارات ميدانية. ودخلت، أول من أمس، مبادرة «وعاشروهن بالمعروف» حيز التنفيذ، لتلحق بـ«وحدة لم الشمل» التي دشنها الأزهر قبل ٥ أشهر، للتوعية للحد من الطلاق داخل الأسر، وحملة «وعاشروهن بالمعروف» أطلقها المركز الإعلامي للأزهر، بالتعاون مع مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية، أخيراً، للتوعية بأسباب الطلاق ومخاطره، وتوضيح الأسس السليمة لبناء أسرة سعيدة ومتماسكة.

وقال الدكتور أسامة الحديدي، مدير مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية، لـ«الشرق الأوسط»، أمس، إن حملة «وعاشروهن بالمعروف» جاءت ضمن الجهود التي يقوم بها الأزهر لدعم الأسرة المصرية وحل مشكلاتها. مضيفاً: «تمكناً من جمع شمل ٦٠٠ أسرة في ٥ أشهر عبر (وحدة لم الشمل)، ونستهدف تحقيق نجاحات كثيرة للصلح بين الأزواج خلال فترة وجيزة. أما دور مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية قد أطلق، وحدة معنية بمعالجة الخلافات الأسرية تحت اسم «وحدة لم الشمل»، ويقوم أعضاء الوحدة بعقد لقاءات مع الزوجين، سواء عبر الهاتف، أو من خلال الزيارة الميدانية، للوقوف على أسباب الخلاف وسبل حلها... كما تسعى الوحدة من خلال منصاتنا الإلكترونية ورسائلها الإعلامية والتوعوية إلى زيادة الوعي بقيم المودة والتماسك الأسري. وهدفت الوحدة إلى الصلح بين الأزواج المختلفين حتى لا يصلوا لمرحلة الطلاق، للحد من الظاهرة وتبعاتها الاجتماعية الخطيرة، وحماية الأسرة من التفكك، ويشار إلى أن «وعاشروهن بالمعروف»، و«وحدة لم الشمل»، لم تكن هي المبادرات الأولى للمشيشة للحفاظ

على الأسر المصرية، حيث أطلقت مبادرة خصصت خلالها الدروس اليومية والخطب الأسبوعية، وكانت تحت عنوان «الحياة الزوجية: حقوق وواجبات، حيث نُظمت الدروس والندوات واللقاءات الشبابية بمحافظة مصر للحد من الطلاق وتفهم الحياة الزوجية (عبد الرحمن ، ٢٠١٨).

دور الروابط المجتمعية في المجتمع للحد من الطلاق:

تعتبر الرابطة الاجتماعية في علم الاجتماع عن مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تجمع بين أفراد المجتمع أو بين الأفراد المنتمين إلى نفس الجماعة الاجتماعية، حيث يرتبطون من خلال مختلف التنظيمات ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، وتتمثل أهميتها في التبادل المشترك بين هؤلاء الأفراد من أجل استمرار هذه الرابطة الاجتماعية التي تجمعهم، إلا أنها قد تقوى وقد تضعف بسبب بعض التغيرات التي يتعرض لها المجتمع كالتغير الاجتماعي هذا حسب ما أكده المنظرون الأوائل للرابطة الاجتماعية أمثال: ابن خلدون، دوركايم، فرديناند تونيز لويس ويرث وتشارلز كولي... الذين يرون أن الرابطة الاجتماعية تقوى في جماعات أو مجتمعات معينة وتضعف في أخرى وقد تصل إلى التفكك في بعض المجتمعات المتطورة، نظرا لطغيان الفردانية والعقلانية والمصالح الخاصة والأسباب طبعا تختلف من بيئة إلى أخرى ، والروابط الاجتماعية نشاط اجتماعي مبني على العمل التطوعي الذي لا يهدف إلى الاكتساب وتحقيق ربح، يقوم به الشخص في خدمة المجتمع والوصول مع زملائه إلى نتيجة يرغبونها في صالح المجتمع ككل. هذا بخلاف العمل الإداري الذي تقوم به هيئة حكومية أو مصلحة حكومية، فالعمل التطوعي المجاني يقوم به المواطن من نفسه ويفعله به بمحض إرادته بغرض المنفعة للمجتمع. ويتخذ النشاط التطوعي الاجتماعي اشكالا عديدة مثل عمل تطوعي في إحدى المنظمات الأهلية، أو مساعدة الآخرين أو الجيران، المشاركة السياسية، الاحتجاج السياسي، والأعمال الاجتماعية الخيرية. (الطاهر ، ربيع ، ٢٠٢٠، ١٢١-١٢٤).

ووفقا لما سبق يتضح أن الروابط الاجتماعية في المجتمع السيناوي روابط تطوعية أهلية تختلف في أساليبها عن المحاكم والأشكال الرسمية ، تعمل على التدخل الأهلي في اجراء التصالح وفك النزاع دون الضغط على الأفراد وتقوم بالتطوع في نشر الثقافة الجيدة للحياة الزوجية وطرق التعايش بما يتفق مع عادات المجتمع .

هذا ويعد التخطيط الاجتماعي من الطرق الرئيسية لمهنة الخدمة الاجتماعية في الدراسات المعنية بتنمية العلاقات والتفاعلات الإيجابية في النسق الأسري، كما يهتم بتنمية التوافق بين الزوجات وازواجهن وبيئاتهن المحيطة بصفة عامة من خلال دراسة مشكلاتهن وتحديد المداخل العلاجية والنماذج

التي يمكن من خلالها التدخل المهني للتخفيف من حدة مشكلاتهن، كما يعمل على تقوية الروابط بين أفراد الأسرة بإيقاظ قواهم الكامنة وتنمية قدراتهم على الصعوبات التي تعترض سعادتهم وتجعلهم غير قادرين على حل المشكلات التي تؤثر تأثيراً سلبياً على حياتهم، حيث يعد التعرف على تلك الأنساق وتحديدها والتخطيط لتطويرها من أهم الخطوات الإجرائية في العملية التخطيطية، والتي على أساسها يتم وضع الخطط والبرامج والمشروعات وتقديم الخدمات المقابلة لتلك الحاجات (السروجي، ٢٠١٣، ٧).

كما أن للضبط الاجتماعي الغير رسمي فاعليته في المجتمع البدوي (السيناوي) بسبب خضوع هذا المجتمع للعادات والتقاليد والاعراف والتي تكون بدورها ملزمة لجميع أفراد المجتمع الزاماً يوزاي الاحكام القانونية والقضائية، وهذه الروابط ممثلة في الآباء وأفراد العائلة وكبار السن بل وكل من له دور في المجالس القبلية أو العرفية، حيث يحافظ هؤلاء جميعاً على قيم المجتمع البدوي ومعاييره، وأن الروابط المجتمعية تلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المتكاملة والتخفيف من حدة المشكلات التي تعوق المجتمع بأسره عن تحقيق أهدافه كما أن لها دوراً في تعزيز القيم الهادفة إلى تحسين أحوال المجتمع السيناوي.

وهناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الروابط المجتمعية، وأخرى تناولت الطلاق المبكر، نستعرض منها ما يلي:

أ - دراسات مرتبطة بالروابط المجتمعية:

توصلت دراسة (مصطفى ، ٢٠٢٣) يتضح في الآونة الاخيرة الاهتمام بمفهوم التنمية بتوجهها المستدام أهمية بالغة وهذا كما يتجلى في رؤية مصر الاستراتيجية ٢٠٣٠، والذي تعد فيها انساق تنظيم المجتمع مساهماً رئيسياً في تنفيذ برامجها، وهذا يبدو جلياً في الجهود المجتمعية من مؤسسات حكومية وأجهزة معنية وكذلك الغير حكومية، هذا التوجه الذي كرس الجهود الاستباقية في محاولة لتحديد طبيعة مجالات التنمية في المستقبل في ضوء الأحداث الماضية والمتغيرات الحاضرة في رؤية تجعل المجتمع بمنظوماته الحكومية وغير الحكومية تعتمد الممارسة المهنية القائمة على المنهجية العلمية والمهارات التطبيقية، وذلك ما تعني به طريقة تنظيم المجتمع في انساق الممارسة التنموية؛ مثال ذلك الجمعيات الاهلية العاملة في تنمية المجتمع وتعد أساليب الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع عاملاً أساسياً في رفع مستوي وقدرات المنظمين الاجتماعيين المهنية المعرفية والمهارية والقيمية، وهذا ما يتمثل في اهداف الدراسة الحالية من تفعيل لأساليب الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع المعنية بالتنمية المستدامة في اطار التوجه المستقبلي، فقد تحددت اساليب الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع في ثلاثة اساليب: اسلوب التنسيق واسلوب التخطيط واسلوب التدريب، وتستخدم في سبيل تفعيل هذه الاساليب المهنية احد نماذج طريقة تنظيم المجتمع وهو نموذج تنمية البرامج والروابط المجتمعية.

توصلت دراسة (أبو عيطة ، عثمان ، حجاج ، ٢٠٢١) إلى التأكيد على تدخل كافة ممثلي الروابط المجتمعية في تعزيز القيم المرتبطة بتنظيم الأسرة ، والتأكيد على دور الشيوخ وذوي التأثير في الرأي في توجيه القيم ، ومسألة تنظيم الأسرة هي واحدة من القضايا التي لا يزال ينبغي الاهتمام بها من أجل مواجهة الزيادة السكانية المستمرة.

وتوصلت دراسة (نصر ، ٢٠١١) إلى عدة نتائج من أهمها: اثبات صحة فروضها والتي تمثلت في: من المتوقع أن يؤدي برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع باستخدام نموذج الروابط المجتمعية إلى تنمية قدرات القيادات السيناوية بالمنظمات غير الحكومية على الحد من العنف ضد الزوجات بالمناطق العشوائية، من المتوقع أن يؤدي برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع باستخدام نموذج الروابط المجتمعية إلى تغيير اتجاهات الأزواج نحو ممارسة العنف ضد زوجاتهم بالمناطق العشوائية.

توصلت نتائج دراسة (إبراهيم ٢٠١٧) بأن الجمعية تتعاون مع القيادات الرسمية للحد من مشكلة الأخذ بالنار، كما أن الجمعية تستخدم استراتيجية المشاركة الشعبية لتوفير فريق عمل متكامل للتخفيف من حدة مشكلة النار، كما أوصت الدراسة بضرورة دراسة ثقافات المجتمعات الريفية.

كما أكدت نتائج دراسة (الشربيني ٢٠١٧) إلى أن هذه المجتمعات المستحدثة تعاني من مجموعة من المشكلات وتتمثل هذه المشكلات في مشكلات الإسكان والمشكلات الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية والثقافية والمشكلات الصحية، وذلك بأنه على الرغم من أن هناك وجود علاقات صداقة في المنطقة إلا أنه يوجد عدم رضا عن الإقامة في السكن، وهذا يفسر أن علاقات الصداقة في المنطقة العمرانية الجديدة تختلف عن الصداقة القديمة التي يوجد بها روابط حميمة.

وقد أكدت دراسة (العطوي، ياسين، ٢٠١٦م) الي ضرورة أهمية تعزيز الروابط المجتمعية لدى العاملين من خلال إشراك العاملين من حملات العمل الشعبي لخدمة مناطق سكانهم وتشجيعهم على حضور المناسبات الاجتماعية في مناطق سكانهم.

ب - دراسات مرتبطة بظاهرة الطلاق المبكر:

توصلت نتائج دراسة (حلمي ٢٠٢٢) إلى عدة نتائج من أهمها: حيث تمثلت العوامل الاجتماعية في: التعرض للعنف، والتدخل من الأهل، والزواج في سن مبكر، وعدم تحمل المسؤولية، وتمثلت العوامل النفسية في: الغضب والتوتر، عدم الثقة، عدم إشباع الاحتياجات من الطرف الآخر، وتمثلت العوامل الصحية في: مرض أحد الزوجين وتناوله الأدوية بصفة مستمرة بما يؤثر على الصحة العامة ومن ثم العلاقة الزوجية خاصة مع تدني المستوى المادي.

وتوصلت نتائج دراسة (مصطفى ٢٠٢٢) إلى أن المطلقات تعاني من العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية أكثر من غيرهن من هذه المشكلات بشكل مضاعف بعد الطلاق، وأن الأدوار

المهنية التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي تمثلت في تدعيم العلاقات الاجتماعية بين المطلقات والمجتمع المحيط، وتدعيم جوانب التفاعل الاجتماعي لديهن، بالإضافة على الدور التكاملي مع الأخصائي النفسي في تدعيم جوانب إعادة الثقة بالنفس والاعتماد على الذات، وأن العوامل الاقتصادية تحتاج على مزيداً من الجهد من العمل المهني لإيجاد مصادر دخل وتحسين مستوى المعيشة لديهن.

وتوصلت نتائج دراسة (الشهراني، ٢٠٢٢) إلى عدة نتائج من أهمها: جاءت العوامل الاجتماعية في المرتبة الأولى، تليها العوامل النفسية، ثم العوامل الذاتية، وأخيراً العوامل الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل مع حديثات الزواج وتبصيرهن بأدوارهن من خلال ندوات دورية تهتم بقضايا الأسرة والتخفيف من حدة مشكلاتها، وإقرار متطلب الحصول على دورات في التأهيل الزوجي من ضمن متطلبات النكاح، والزام المقبلين على الزواج بدورات تأهيلية وتنقيفية تقدمها مؤسسات مختصة والاطلاع على كل ما تحتاجه الفتاة والشباب المقبلين على الزواج، وتسهيل إجراء فحص الزواج وزيادة عدد المراكز.

كما توصلت دراسة (الصويان، ٢٠٢١م) إلى عدة نتائج من أهمها: جاءت العوامل الاجتماعية في المرتبة الأولى، تليها العوامل النفسية، ثم العوامل الذاتية، وأخيراً العوامل الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مراكز ووحدات التوجيه والاستشارات الأسرية وتفعيلها على مستوى الأحياء، إقامة دورات تأهيلية تنقيفه تربوية للزوجين قبل الدخول في الحياة الزوجية واستحداث برامج علاجية تستهدف الزوجين والعلاج الأسري، التوعية بأثار إدمان وتعاطي الزوج للمخدرات على استقرار الأسرة، التوعية بأهمية الاتزان والايجابية في معاملة المرأة والتخلي عن العنف اللفظي أو الجسدي.

وتوصلت نتائج دراسة (حمودة، ٢٠٢٠) إلى أن العوامل المرتبطة بالسكن والعوامل المرتبطة بالصحة هما من أكثر العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة دعوى طلب الطلاق المبكر كما تدركها المتروجات حديثاً، كما توصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لدور أخصائي خدمة الفرد في التعامل مع الزوجات (المتقدمات بدعوى طلب الطلاق) لمحاولة إيجاد حلول لإعادة التوازن الأسري.

وتوصلت دراسة (مصطفى، ٢٠١٩م) إلى عدة نتائج من أهمها: حيث تمثلت العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في: ضعف الوازع الديني عند الزوجين، صعوبة تحديد مسؤوليات كل من الزوجين تجاه الآخر، الزواج المبكر والإسراع فيه دون تمهل، رغبة كل من الزوجين في التمتع بحريته الشخصية على حساب الآخر وكرامته، عدم تماثل الصفات والقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية عند الزوجين، التدخل في حياة الأسرة من جانب الأقارب أو الأصدقاء، الإخلال بالشروط المتفق عليها قبل الزواج، قلة المعرفة لدي الزوجين بالحقوق والواجبات الزوجية التي أقرها الإسلام، عدم إدراك مسؤولية الزواج من قبل

الطرفين، وأخيراً إن التوعية والثقافة الأسرية لدي المقبلين على الزواج لا تزال مفقودة وسطحية ولا تؤهلهم للتخفيف من حدة أعباء الحياة الزوجية.

وتوصلت دراسة (محمد، ٢٠١٧م) إلى أن تعليم الفتيات له دور في استمرار واستقرار الحياة العائلية، وإن السيدات المطلقات تزوجن في سن مبكر، وهذا يدل على عدم تحمل السيدات المسؤولية مما أدي إلى تدهور العلاقة الزوجية ثم الطلاق، كذلك كثرة الخلافات والمشكلات الزوجية، ومن الآثار المترتبة إن الأزواج يرفضوا اعطاء الزوجة حقوقها من نفقات ونفقة الأولاد بشكل محترم، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتعليم المرأة وخاصة المرأة الريفية، اهتمام الأسرة بدورها في التربية والتنشئة لأفرادها والاهتمام برفع المستوى المعيشي والاقتصادي للأسر وزيادة دخولهم، الاهتمام برفع المستوى المعرفي للراغبين على الزواج.

وتوصلت دراسة (معروف، ٢٠١٧م) إلى أن من أهم أسباب الطلاق المبكر من وجه نظر الرجال هي سيطرة الكماليات، وأسباب الطلاق من وجهة نظر المطلقات هي العلاقات المشبوهة للرجال في مواقع التواصل الاجتماعي والتي تؤدي بدورها إلى عدم التفاهم وزيادة المشاكل بين الزوجين وتؤدي إلى سرعة الانفصال بين الزوجين. وأوصت الدراسة بضرورة توعية وإرشاد المقبلين على الزواج قبل إتمام الزواج ليتسنى لهم فهم طبيعة العلاقة الزوجية. وأوصت دراسة (الرقيعي ٢٠١٥) بضرورة الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية من قبل الوالدين، وتعويد أبنائهم على تحمل المسؤولية وتهيئتهم للحياة الاجتماعية المستقبلية، على المؤسسات التعليمية إعداد وتنفيذ برامج عن التوعية بالآثار السلبية والمؤدية إلى الطلاق، ويتوضح أهمية الاستقرار الأسري في بناء المجتمع، عقد دورات من قبل مكاتب الإرشاد الأسري ومكاتب الرعاية الاجتماعية وغيرها، وإنشاء هيئة للإرشاد الزواجي داخل المحاكم لترشد المقبلين على الزواج أو الطلاق إلى حقوق الزوجين في الإسلام.

كما أكدت نتائج دراسة (عبد الله، ٢٠١٣م) إلى إن من الأسباب النفسية: المشكلات والأزمات الأسرية، الغيرة الزائدة، وممارسة العنف. ومن الاجتماعية: اختلاف التنشئة الاجتماعية واختلاف اتجاهاتهم وقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم، تدخل أهل الزوجين ونقل الأخبار والخلافات الزوجية. ومن الاقتصادية: انخفاض دخل الأسرة، وعدم الاستقرار في العمل أو العمل المتقطع بالنسبة للزوج.

إشكالية البحث: في ضوء العرض السابق وما أكدت عليه نتائج الدراسات السابقة، من أن حالات الطلاق المبكر قد ازدادت في السنوات الأخيرة بشكل يثير القلق، وأصبح لافتاً للنظر شباب وفتيات في عمر الزهور قد التصقت بهم كلمة مطلق أو مطلقة ولم يمر على زواجهم أشهر معدودة أو سنوات قليلة، وأصبح الطلاق أمراً سهلاً ومع زيادة نسب الزواج في مجتمعنا المصري إلا أنه في المقابل الطلاق المبكر في زيادة مضاعفة، بل أصبحت للعلاقة الزوجية نظرة مغايرة بحاجة إلى فهم جديد تقتضي

الكشف عما اعترها من تحولات يكمن وراءها العديد من التغيرات الاجتماعية والثقافية، والمجتمع المصري إذ يشهد عددًا من هذه التغيرات في منظومة القيم المجتمعية نتيجة لانفتاح المجتمعات على مختلف الثقافات مما يُعد عاملاً مساعداً على زيادة المشكلات الأسرية، وازدياد ظاهرة الطلاق المبكر، كما أن زيادة معدلات الطلاق المبكر بصورة كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة، دليل كافي على وجود خلل ما يستوجب البحث والدراسة، وأن هذا البحث قد يكون أحد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد به لمعرفة أسباب ظاهرة الطلاق المبكر حتى يساعد في الحد من انتشارها، وهو ما يؤكد الحاجة الماسة إلى دراسات علمية وشرعية ونفسية واجتماعية واقتصادية لهذه لظاهرة، لما لها من آثار سلبية على حياة الفرد والأسرة، وتنعكس كلياً على المجتمع بأسره، لذا فإن النقطة البحثية التي يتطرق لها البحث الحالي هو التوصل إلى استراتيجية مقترحة لتفعيل دور الروابط المجتمعية من منظور التخطيط الاجتماعي في التخفيف من حدة المشكلات المؤدية للطلاق المبكر بالمجتمع السيناوي.

رابعاً: أهمية البحث:

- انتشار ظاهرة الطلاق المبكر وتزايد معدلاتها التي أصابت المجتمع المصري بصفة عامة والمجتمع البدوي بصفة خاصة في السنوات الأخيرة.
- تعتبر ظاهرة الطلاق المبكر من الظواهر الاجتماعية وأكثرها تعقيداً ويزرتب عليها بعض المشكلات ذات أبعاد معقدة لها آثار سلبية خطيرة على الزوجين وعلى أفراد الأسرة ككل والمجتمع بشكل عام.
- إن ظاهرة الطلاق المبكر من الموضوعات التي يجب أن تتال اهتمام الباحثين، نظراً للآثار السلبية الناتجة عنها في التنشئة الاجتماعية للأبناء وعوامل التنمية المجتمعية بشكل عام.
- محاولة تقديم إسهام نظري عن ظاهرة الطلاق المبكر، وأهمية الشريحة التي يتناولها البحث وهي النساء المطلقات في مرحلة مبكرة من الزواج.
- محاولة إلقاء الضوء على دور الروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية التي تؤدي إلى حدوث الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي.
- التأكيد على أهمية دور الخدمة الاجتماعية بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي علي وجه الخصوص في الدور الإيجابي الذي يمكن أن تمارسه في المحافظة على الأسرة وحمايتها، مع تدعيم الروابط المجتمعية في تحقيق أهدافها.

خامساً: أهداف البحث:

الهدف الرئيس للدراسة هو: التوصل إلى استراتيجية مقترحة من منظور التخطيط الاجتماعي لتفعيل دور الروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات المؤدية إلي الطلاق المبكر بالمجتمع السيناوي.

وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

- التعرف علي الدور الفعلي للروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية المؤدية إلي الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي.
- التعرف علي الدور الفعلي للروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المؤدية إلي الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي.
- التعرف علي الدور الفعلي للروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات الصحية المؤدية إلي الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي.
- تحديد المعوقات التي تحد من فاعلية دور الروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات المؤدية إلي الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي .

سادساً: تساؤلات البحث:

التساؤل الرئيس للدراسة هو: ما الاستراتيجية المقترحة من منظور التخطيط الاجتماعي لتفعيل دور الروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات المؤدية إلي الطلاق المبكر بالمجتمع السيناوي ؟.

وينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما دور الروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية المؤدية إلي الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي.
- ما دور الروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المؤدية إلي الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي.
- ما دور الروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات الصحية المؤدية إلي الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي.
- ما المعوقات التي تحد من فاعلية دور الروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات المؤدية إلي الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي .

سابعاً: مفاهيم البحث:

- مفهوم الاستراتيجية: تعود جذور مصطلح الاستراتيجية إلى الأصل الإغريقي " Strategy " وتعني "فن الحرب"، لذلك فإن نقل هذا المصطلح إلى الإدارة سيعني بصورة أولية على الأقل "فن الإدارة أو القيادة (على، وآخرون، ١٩٩٩، ٤٣٤).

هي قرارات هامة ومؤثرة تتخذها المؤسسة لتعظيم قدرتها على الاستفادة مما تتيحه البيئة من فرص ولوضع أفضل الوسائل لحمايتها مما تفرضه البيئة عليها من تهديدات، وتتخذ على مستوى المؤسسة ومستوى وحداتها الاستراتيجية وكذلك على مستوى الوظائف (عوض، ١٩٩٩، ١١).

- مفهوم الروابط المجتمعية: تعرف الرابطة بأنها: جماعة رسمية منظمة تقوم بهدف محدد وعلى قواعد قائمة ونسق القيادة وبعض المصالح المشتركة بين أعضائها، وتتميز العلاقات فيها بأنها غير شخصية وثنائية، وتختلف الرابطة عن الجماعات الرسمية في أن طبيعة إحداثها محددة بدقة وبصورة متخصصة ويتميز المجتمع السيناوي بكثرة الروابط المجتمعية فيه على نحو يعكس مستويات مخططة ابتداء من الجماعات الصغيرة غير الرسمية حتى الروابط المخططة البناء والمتنوعة الأهداف (غيث، ٢٠٠٢، ٢٩).

التعريف الإجرائي للروابط المجتمعية في هذه الدراسة:

- نشاط اجتماعي مبني على العمل التطوعي الذي لا يهدف الي الربح.
- يقوم به أشخاص لخدمة مجتمعهم لحل مشكلات هدفها التحفيف من حدة النزعات الزوجية.
- هذه المجتمعات أو المناطق الريفية محده وفقاً للتقسيم الإداري للدولة.
- تخضع العلاقات والمعاملات بين السكان في الغالب لنمط الضبط الاجتماعي غير الرسمي بما يشتمل عليه من قيم وعادات وتقاليد وأعراف.
- هناك تمسك بالقيم والمعتقدات الدينية والروحية بين السكان والتي لها تأثيرها في علاقاتهم ببعضهم البعض وفي طبيعة أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- يسود هذه المجتمعات النشاط الزراعي وما يرتبط به من أنشطة اقتصادية وصناعية.
- مفهوم التفعيل: يعرفها معجم الوجيز بأنها مقدمة الشيء على التأثير (المعجم الوجيز، ٢٠٠٦، ٤٤٧).
- يقصد به القدرة على إحداث أثر قوي وتعني التحصيل المستمر للخدمة وهي مقياس لكون الأهداف الخاصة بعملية أو خدمة أو نشاط ما قد تحققت أولاً (عمر، ٢٠٠٨، ٢٢٠).
- مفهوم المشكلات: تعرف المشكلة من الناحية اللغوية على أنها التباس الأمر، كما تعرف بأنها: موضوع تحيطه صعوبات بالغة تتطلب قدر مناسب من المهارة في التفكير للتوصل إلى حل سليم له (جبريل، وآخرون، ٢٠٠٤، ٥)، واصطلاحاً تعرف بأنها: موقف يؤثر على أنساق العملاء الذين يتفاعل معها الممارس العام في الخدمة الاجتماعية ينشأ نتيجة عدم توافر الاشباع للحاجات الإنسانية للعملاء نتيجة عدم كفاية الموارد أو عدم معرفة النسق بها أو نتيجة اخفاق النسق في القيام بوظائف ومهام ودور من ادواره مما يترتب عليه ظهور صعوبات تتناسب مع مدى اشباع الحاجات (علي، ٢٠٠٣، ٩٥).
- مفهوم الطلاق : الطلاق لغة: يراد بها التحرر من القيد مطلقاً سواء كان هذا القيد حسيماً أو معنوياً فيقال أطلقت الأسير أي رفعت القيد عنه وأخلت سبيله وأطلقت الماشية أي حلت قيدها وأرسلتها إلى المرعى فكلمة (طلقه) تستخدم لرفع القيد المعنوي، و"أطلقه" لرفع القيد الحسي (الرازي، ١٩٨٥، ٣٩٦).

والطلاق في المنظور الإسلامي يعنى حل قيد النكاح بلفظ الطلاق أو نحوه، أو رفع قيد النكاح في الحال أو المال بلفظ مخصوص، ويكون في الحال بالطلاق البائن وفي المال بالطلاق الرجعي، واللفظ مخصوص هو لفظ الطلاق (الزحيلي، ١٩٩٢، ٢١١).

ويعرف بأنه: ظاهرة تهدد المجتمع وتستحق أن نفق على أسبابها وطرق علاجها، وهو غالباً ما يقع بين الزوجين في السنوات الأولى من الزواج، وتعود معظم أسبابه إلى عدم المعرفة الكافية بمتطلبات الحياة الأسرية ومسئولياتها، وعدم معرفة كل طرف بالحقوق والواجبات (الرشدي، ٢٠١٧، ٤٢):

التعريف الإجرائي للطلاق المبكر في هذه الدراسة:

- هي حالات الطلاق التي يحدث فيها انفصال بين الزوجين في السنوات الأولى من الزواج مع صعوبة استمرار الحياة المشتركة بين الزوجين.

- يعود هذا الطلاق إلى عوامل اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية أو صحية ويكون بإرادة أحد الزوجين.

- يترتب على هذا الطلاق آثاراً اجتماعية ونفسية واقتصادية وصحية للزوجة المطلقة.

ثامناً: الموجهات النظرية للدراسة:

نظرية الدور: أوضح (ماركو، ١٩٨٩، ٧١١) أن الدور هو أنشطة وأفعال متوقعة من شخص يشغل مكانة اجتماعية معينة ، وللدور متطلبات ، وهذه المتطلبات تمثل توقعات الآخرين بشأن أداء الفرد لدور معين في موقف ما ، وقد يكون الشخص على دراية بمتطلبات دوره أو قد لا يكون على دراية بها وبدأت نظرية الدور تؤثر في الوقت المعاصر على ممارسات الخدمة الاجتماعية كما أخذ عدد المؤسسات الاجتماعية التي تستخدم تلك النظرية يتزايد تدريجياً، ويرجع ذلك إلى ما تتسم به من ثراء مفاهيمها ومكوناتها النظرية، وكذا مضامينها التطبيقية، وترتبط النظرية بمجموعة من المفاهيم الأساسية وهي (متطلبات الدور- توقعات الدور- درجة قوة موضوع الدور أي وضوحه - غموض الدور - الأدوار الظاهرة والأدوار الضمنية - صراع الأدوار- تكامل الأدوار أو تعارضها، استعادة التوازن - الجزاءات- التقويم)، وتقوم متطلبات النظرية على دراسة أدوار المحيطين بالفرد وتفاعلهم مع بعضهم البعض، والتعرف على الجزاءات التي تنتج عن خروج الفرد عن أدواره، وتقوم نظرية الدور على أساس أن فشل الفرد عن أداء الدور الاجتماعي هو أساس المشكلات التي تواجه هذا الفرد، وبالتالي تظهر المشكلة الفردية نتيجة لفشل الفرد في أداء أحد الأدوار، وتعدد الأدوار التي يؤديها، واختلاف توقعات الفرد لدوره مع توقعات الآخرين (الجميلي، ١٩٩٦، ٣١).

الإجراءات المنهجية للبحث:

نوع البحث: ينتمي هذا البحث إلى الأبحاث الوصفية التحليلية التي تسعى إلى إيضاح دور الروابط المجتمعية في المجتمع السيناوي في التخفيف من حدة المشكلات المرتبطة بظاهرة الطلاق المبكر. **منهج البحث:** استخدم المنهج الوصفي اعتماداً على العينة الميسرة (المتاحة) من حالات الطلاق المبكر في مجتمع التطبيق، وعينة من أعضاء المجالس القبلية أيضاً. **أدوات البحث:** تمثلت في استبانة بعنوان: دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة المشكلات المؤدية الي الطلاق المبكر بالمجتمعات القبلية (محافظة شمال سيناء انموذجاً)، (مطبقة على عينة من حالات الطلاق المبكر لحدِيثِي الزواج).

واستبانة بعنوان: دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة المشكلات المؤدية الي الطلاق المبكر بالمجتمعات القبلية (محافظة شمال سيناء انموذجاً)، (مطبقة على أعضاء المجالس العرفية والقبلية). **التحقق من صدق الاستبانة:** عرضت الاستبانتين في صورتهمَا المبدئية على (٥) محكمين من الخدمة الاجتماعية وبعض الأعضاء في المجالس القبلي للتحقق من محتوَاهما، وقد تم الاعتماد على درجة اتفاق لا تقل عن (٠.٨٠)، وفي ضوء التغذية الراجعة من السادة المحكمين وحساب نسبة الاتفاق تم إجراء التعديلات والاضافات في الاستبانتين وإعدادهما للتحقق من الثبات. **التحقق من ثبات الاستبانتين:**

جدول رقم (١) يوضح معامل الثبات للاستبانة المطبقة على عينة من حالات الطلاق المبكر

الصدق الاحصائي	ثبات ألفا كرونباخ	عينة التطبيق	عدد المحاور	عنوان الاستبانة
٠.٩٠٢	٠.٨١٣	١٥	٤	دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة الطلاق المبكر بالمجتمعات القبلية (محافظة شمال سيناء انموذجاً)، (مطبقة على عينة من حالات الطلاق المبكر لحدِيثِي الزواج).

يتضح من نتائج الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ قد جاءت بقيمة (٠.٨١٣)، ويعني هذا أن هناك اتساقاً داخلياً لإظهار النتائج، كما أن معامل الصدق الإحصائي بقيمة (٠.٩٠٢).

جدول رقم (٢) يوضح معامل الثبات للاستبانة المطبقة على عينة من أعضاء المجالس العرفية والقبلية

الصدق الاحصائي	ثبات ألفا كرونباخ	عينة التطبيق	عدد المحاور	عنوان الاستبانة
٠.٨٨٤	٠.٧٨١	١٠	٤	دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة الطلاق المبكر بالمجتمعات القبلية (محافظة شمال سيناء انموذجاً)، (مطبقة على أعضاء المجالس العرفية والقبلية).

يتضح من نتائج الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ قد جاءت بقيمة (٠.٧٨١)، ويعنى هذا أن هناك اتساقاً داخلياً لإظهار النتائج، كما أن معامل الصدق الإحصائي بقيمة (٠.٨٨٤).

مجالات البحث:

المجال المكاني: مركز بئر العبد بمحافظة شمال سيناء.

المجال البشري: طبق البحث على عينة ميسرة للباحث بالمجتمع وقدرها (٨٣) مفردة من الذكور والإناث الذين حدث بينهم طلاق مبكر بعد زواجهم مع مراعاة أن هذه العينة غير متضمنة عينة الثبات، وقد بلغ عدد الأعضاء الذين شاركوا في الإجابة على الاستبانة الموجهة إليهم (١٥) مفردة من أعضاء المجالس العرفية والقبلية، مع مراعاة أن هذه العينة غير متضمنة عين الثبات في استخراج النتائج النهائية.

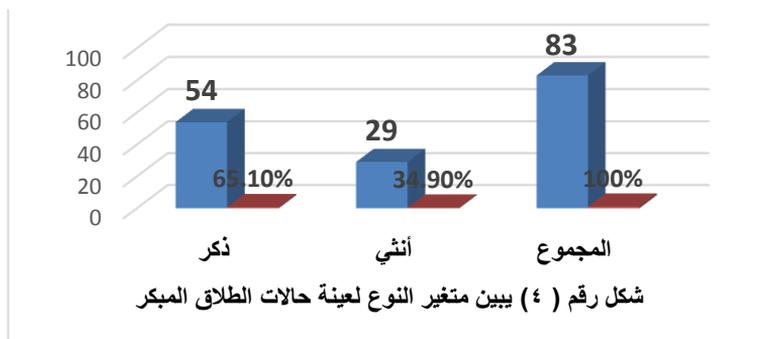
المجال الزمني: تم تطبيق استبانتي البحث خلال الفترة الزمنية وقد طبق البحث في الفترة الزمنية من ٢٠٢٤/١/٢ حتى ٢٠٢٤/٢/١٨.

النتائج الخاصة بالخصائص الديموجرافيا لعينة حالات الطلاق المبكر:

جدول رقم (٣) يوضح متغير النوع لعينة حالات الطلاق المبكر

الاستجابات		النوع
%	التكرار	
٦٥.١%	٥٤	ذكر
٣٤.٩%	٢٩	أنثى
١٠٠%	٨٣	المجموع

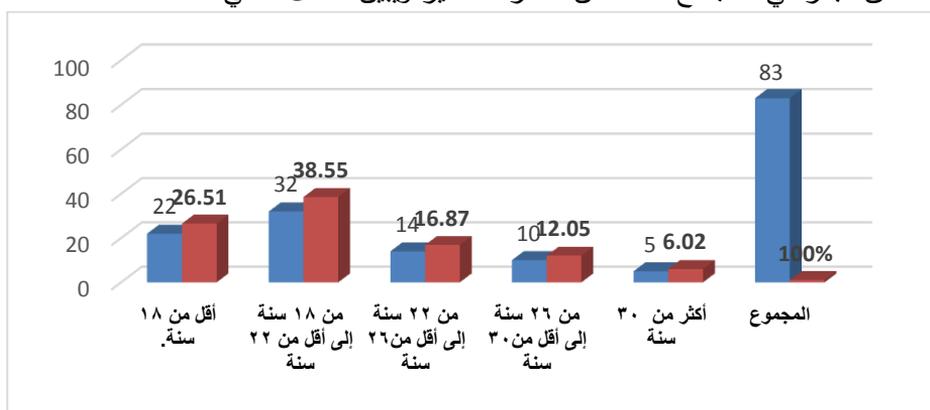
أوضح جدول رقم (٣) أن عينة البحث أغلبها من الذكور وذلك بنسبة (٦٥.١%) مقابل (٣٤.٩%) من استجابات الإناث ويرجع ذلك إلى افتقاد رغبة الإناث الحديث عن أسباب طلاقهن كما أن العادات السائدة بالمجتمع الكتمان وتجنب الإناث الحديث مع الغرباء ويبين الشكل التالي ذلك:



جدول رقم (٤) يوضح متغير السن لعينة حالات الطلاق المبكر

الاستجابات		السن
%	التكرار	
٢٦.٥١	٢٢	أقل من ١٨ سنة.
٣٨.٥٥	٣٢	من ١٨ سنة إلى أقل من ٢٢ سنة
١٦.٨٧	١٤	من ٢٢ سنة إلى أقل من ٢٦ سنة
١٢.٠٥	١٠	من ٢٦ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة
٦.٠٢	٥	أكثر من ٣٠ سنة.
%١٠٠	٨٣	المجموع

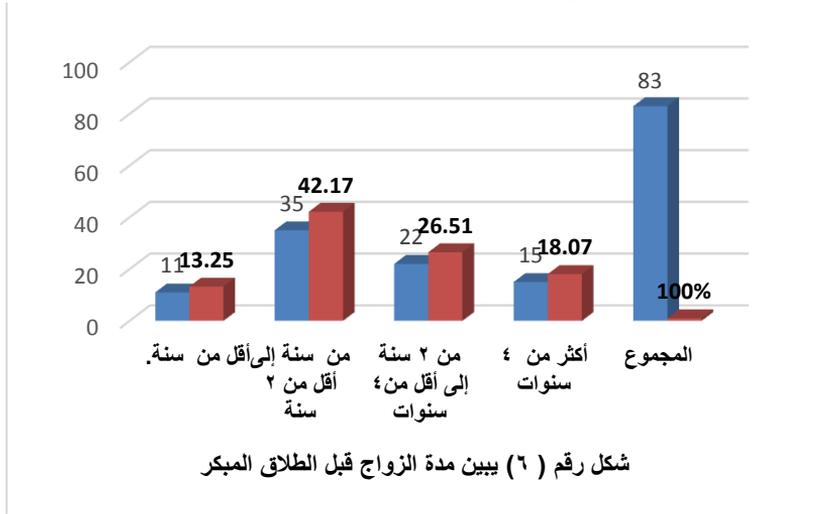
أوضح جدول رقم (٤) أن أغلب عينة البحث عمرها الزمني من ١٨ سنة إلى أقل من ٢٢ سنة وذلك بنسبة (٣٨.٥٥%) وأقلها عمراً من هم أكثر من ٣٠ سنة وذلك بنسبة (٦.٠٢%) وهذا يوضح أنه يوجد حالات طلاق مبكر في المجتمع لفئات من العمر الصغير ويبين الشكل التالي ذلك:



جدول رقم (٥) يوضح مدة الزواج قبل الطلاق المبكر لعينة البحث

الاستجابات		السن
%	التكرار	
١٣.٢٥	١١	أقل من سنة.
٤٢.١٧	٣٥	من سنة إلى أقل من ٢ سنة
٢٦.٥١	٢٢	من ٢ سنة إلى أقل من ٤ سنوات
١٨.٠٧	١٥	أكثر من ٤ سنوات
%١٠٠	٨٣	المجموع

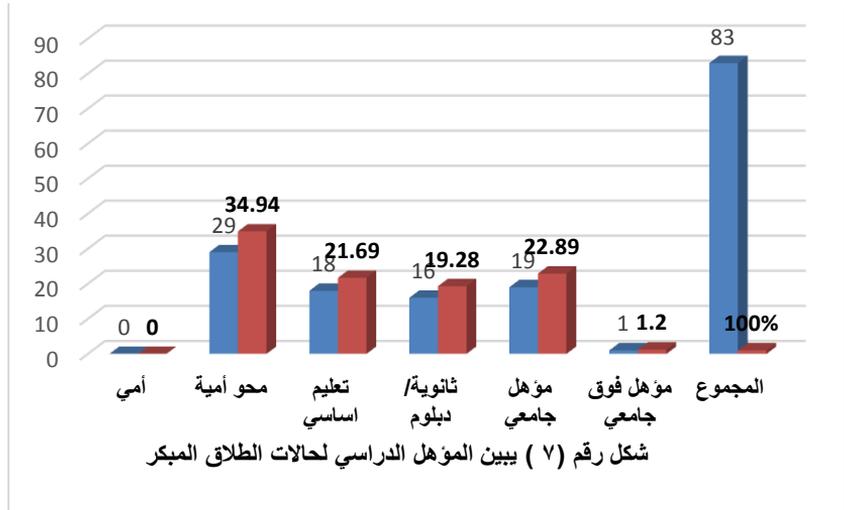
أوضح جدول رقم (٥) أن أغلب مدة للزواج لحالات الطلاق المبكر لعينة البحث من سنة إلى أقل من ٢ سنة وذلك بنسبة (٤٢.١٧%) وأقلها المدة أقل من سنة وذلك بنسبة (١٣.٢٥%) وهذا يوضح أنه يوجد مشكلات في بداية الزواج أدت إلى حدوث الطلاق ويبين الشكل التالي ذلك:



جدول رقم (٦) يوضح المؤهل الدراسي لعينة حالات الطلاق المبكر

الاستجابات		السن
%	التكرار	
٠	٠	أمي
٣٤.٩٤	٢٩	محو أمية
٢١.٦٩	١٨	تعليم أساسي
١٩.٢٨	١٦	ثانوية/ دبلوم
٢٢.٨٩	١٩	مؤهل جامعي
١.٢	١	مؤهل فوق جامعي
%١٠٠	٨٣	المجموع

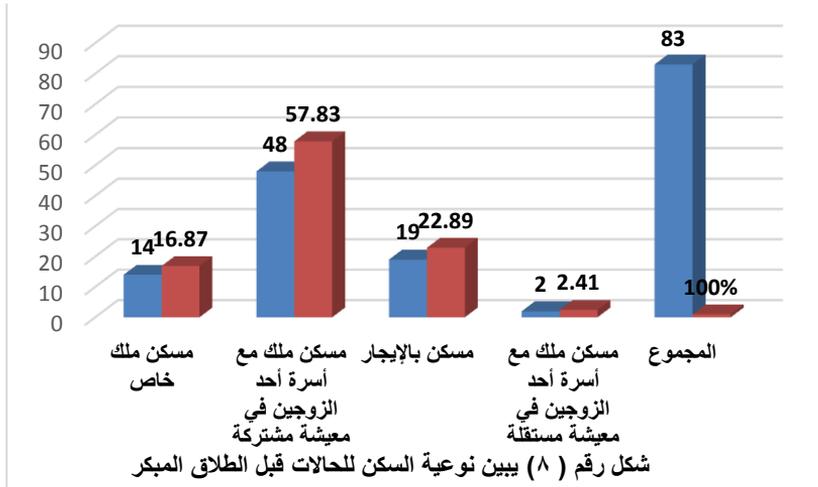
أوضح جدول رقم (٦) أن أغلب المؤهلات الدراسية لحالات الطلاق المبكر لعينة البحث حاصلة على نحو أمية وذلك بنسبة (٣٤.٩٤%) بينما أقلها الحاصلين على مؤهلات فوق الجامعي وذلك بنسبة (١.٢%) وهذا يوضح أن الفئة العظمى بالمجتمع تضع الأولوية للأعمال المختلفة ذات الدخل المادي أكثر من التعليم ويبين الشكل التالي ذلك:



جدول رقم (٧) يوضح طبيعة السكن الأسري لعينة حالات الطلاق المبكر

الاستجابات		السن
%	التكرار	
١٦.٨٧	١٤	مسكن ملك خاص
٥٧.٨٣	٤٨	مسكن ملك مع أسرة أحد الزوجين في معيشة مشتركة
٢٢.٨٩	١٩	مسكن بالإيجار
٢.٤١	٢	مسكن ملك مع أسرة أحد الزوجين في معيشة مستقلة
%١٠٠	٨٣	المجموع

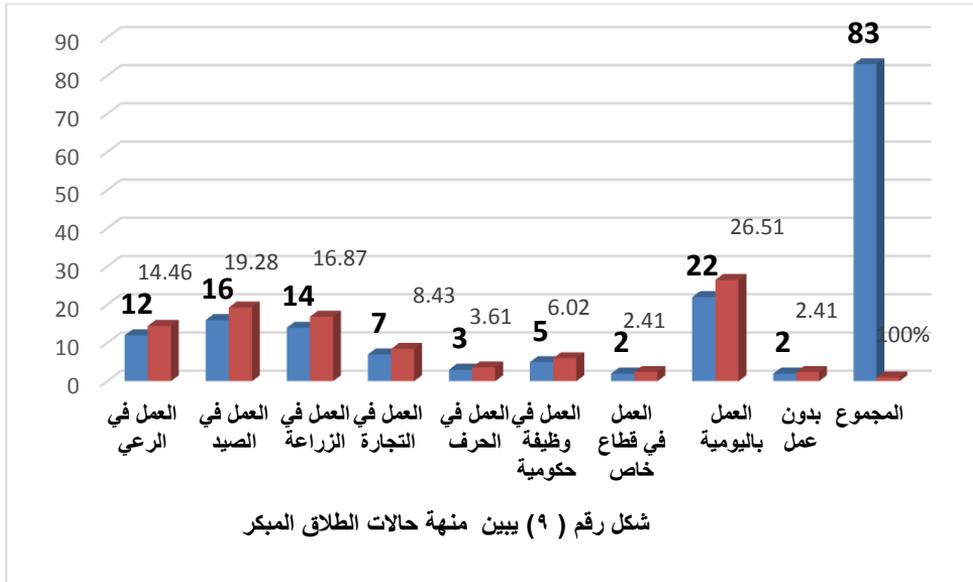
أوضح جدول رقم (٧) أن طبيعة السكن الأسري لحالات الطلاق المبكر بالبحث كان أغلبها مسكن ملك مع أسرة أحد الزوجين في معيشة مشتركة وذلك بنسبة (٥٧.٨٣%) بينما أقلها كانت مسكن ملك مع أسرة أحد الزوجين في معيشة مستقلة وذلك بنسبة (٢.٤١%) وهذا يوضح أنه قد يكون من ضمن أسباب الطلاق المعيشة المشتركة في المسكن الواحد لجميع العائلة حرصا منها على اتباع النظام الأبوي لنظام الأسر الممتدة، ويبين الشكل التالي ذلك:



جدول رقم (٨) يوضح مهنة عينة حالات الطلاق المبكر

الاستجابات		السن
%	التكرار	
١٤.٤٦	١٢	العمل في الرعي
١٩.٢٨	١٦	العمل في الصيد
١٦.٨٧	١٤	العمل في الزراعة
٨.٤٣	٧	العمل في التجارة
٣.٦١	٣	العمل في الحرف
٦.٠٢	٥	العمل في وظيفة حكومية
٢.٤١	٢	العمل في قطاع خاص
٢٦.٥١	٢٢	العمل باليومية
٢.٤١	٢	بدون عمل
١٠٠%	٨٣	المجموع

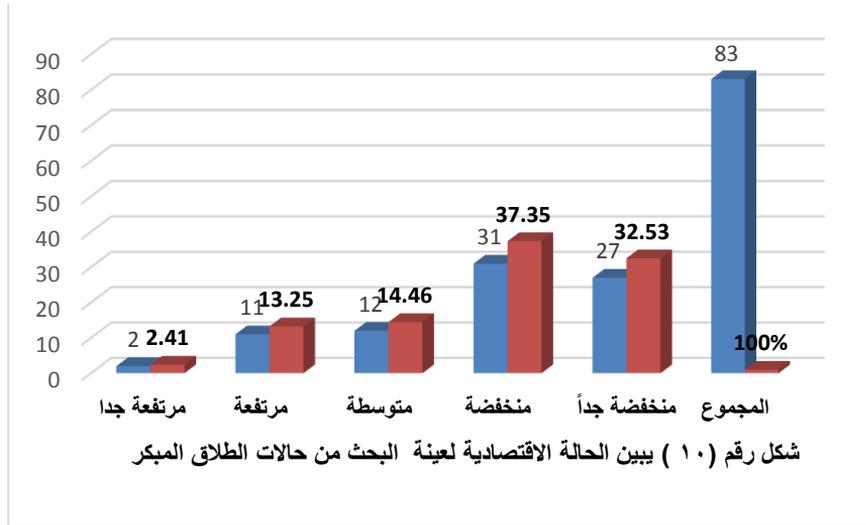
أوضح جدول رقم (٨) أن أغلبية المهن لعينة البحث تعمل بنظام اليومية في فرص العمل المتاحة وذلك بنسبة (٢٦.٥١%) بينما أقلها بدون عمل وذلك بنسبة (٢.٤١%) وهذا يوضح أنه يوجد تنوع في المهن للحصول على دخل؛ ولكن يتوقف ذلك على ما يمتلكه الفرد من مهارات ورغبات تتناسب مع طبيعة هذه الأعمال، ويبين الشكل التالي ذلك:



جدول رقم (٩) يوضح الحالة الاقتصادية لعينة حالات الطلاق المبكر

الاستجابات		السن
%	التكرار	
٢.٤١	٢	مرتفعة جدا
١٣.٢٥	١١	مرتفعة
١٤.٤٦	١٢	متوسطة
٣٧.٣٥	٣١	منخفضة
٣٢.٥٣	٢٧	منخفضة جدا
%١٠٠	٨٣	المجموع

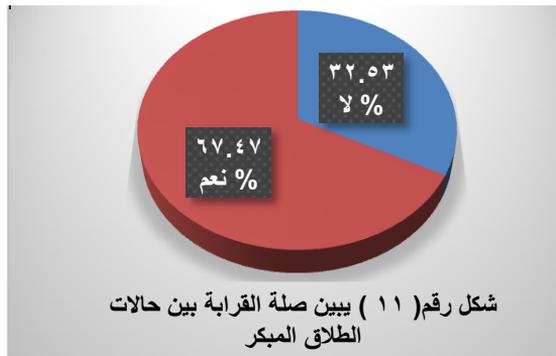
أوضح جدول رقم (٩) أن الحالة الاقتصادية لعينة البحث أغلبها منخفضة الدخل، وذلك بنسبة (٣٧.٣٥%) بينما أقلها أصحاب الحالات الاقتصادية المرتفعة جداً، وذلك بنسبة (٢.٤١%) وهذا يوضح أن أغلبية أفراد العينة تعاني من ظروف معيشية اقتصادية صعبة وتحتاج إلى مساعدات، ويبين الشكل التالي ذلك:



جدول رقم (١٠) يوضح صلة القرابة بين حالات الطلاق المبكر

الاستجابات				التساؤل
المجموع	لا	نعم	-	
٨٣	٢٧	٥٦	التكرار	هل توجد صلة قرابة بينكم
%١٠٠	٣٢.٥٣	٦٧.٤٧	%	

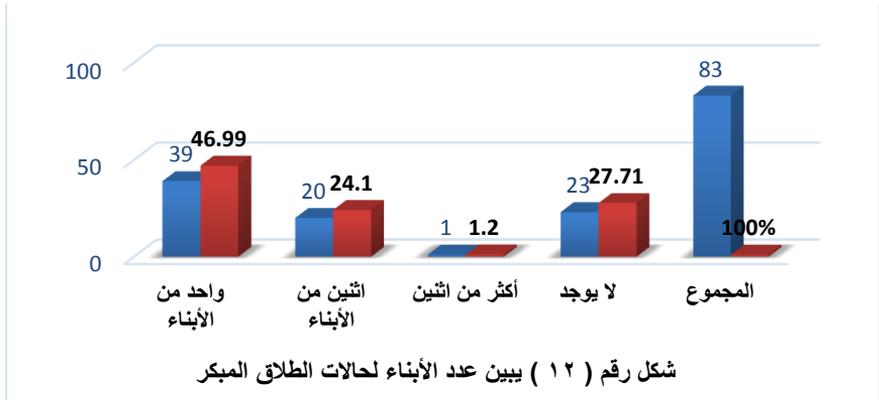
أوضح جدول رقم (١٠) أنه بالنسبة لصلة القرابة بين عينة البحث أن أغلبها بينهما صلة قرابة، وذلك بنسبة (٦٧.٤٧%) بينما أقلها لا يوجد صلة قرابة، وذلك بنسبة (٣٢.٥٣%) وهذا يوضح أن العائلات تميل لزواج الأقارب وقد يكون سبباً في حدوث الطلاق وخاصة مع وجود التدخل في الحياة الخاصة دون مراعاة اختلاف طبيعية الحياة عما سبق، ويبين الشكل التالي ذلك:



جدول رقم (١١) يوضح عدد الأبناء لعينة حالات الطلاق المبكر

الاستجابات		السن
%	التكرار	
٤٦.٩٩	٣٩	واحد من الأبناء
٢٤.١	٢٠	اثنين من الأبناء
١.٢	١	أكثر من اثنين
٢٧.٧١	٢٣	لا يوجد
%١٠٠	٨٣	المجموع

أوضح جدول رقم (١١) أنه بالنسبة لعدد الأبناء لعينة البحث أن أغلبها حدث بينهما الطلاق وكان يوجد لديهم واحد من الأبناء، وذلك بنسبة (٤٦.٩٩%) بينما أقلها من كان له أكثر من اثنين من الأبناء وذلك بنسبة (١.٢%) وهذا يوضح أن هناك أثر سلبي ناتج عن الطلاق المبكر قد يتضرر به الأبناء دون ذنب في بداية حياتهم، ويبين الشكل التالي ذلك:

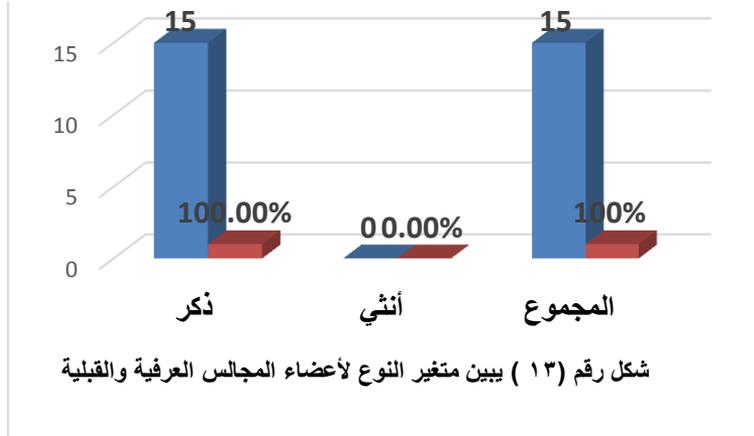


النتائج الخاصة بالخصائص الديموجرافيا لعينة أعضاء المجالس العرفية والقبلية:

جدول رقم (١٢) يوضح متغير النوع لعينة أعضاء المجالس العرفية والقبلية

الاستجابات		النوع
%	التكرار	
١٠٠	١٥	ذكر
٠	٠	أنثى
%١٠٠	١٥	المجموع

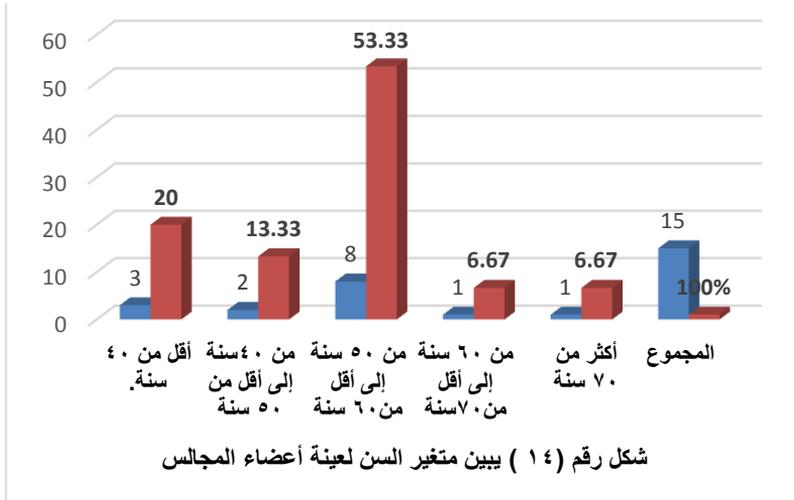
أوضح جدول رقم (١٢) والذي يتناول متغير النوع لعينة أعضاء المجالس العرفية والقبيلية أن أغلبها من الذكور بنسبة (١٠٠%) وهذا يوضح أن الميل للجانب الذكوري مقارنة بالإناث في هذه المجالس في هذا المجتمع ويبين الشكل التالي ذلك:



جدول رقم (١٣) يوضح متغير السن لعينة أعضاء المجالس العرفية والقبيلية

الاستجابات		السن
%	التكرار	
٢٠	٣	أقل من ٤٠ سنة
١٣.٣٣	٢	من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة
٥٣.٣٣	٨	من ٥٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة
٦.٦٧	١	من ٦٠ سنة إلى أقل من ٧٠ سنة
٦.٦٧	١	أكثر من ٧٠ سنة
١٠٠%	١٥	المجموع

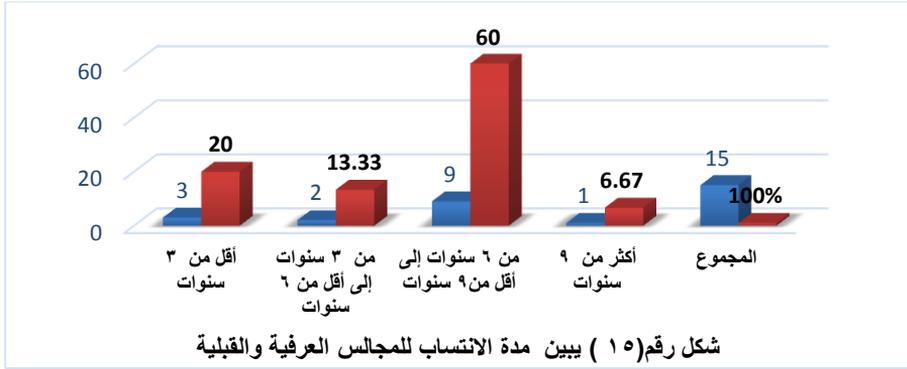
أوضح جدول رقم (١٣) والذي يتناول متغير السن لعينة أعضاء المجالس العرفية والقبيلية أن أغلبها تقع في العمر الزمني من ٥٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة وذلك بنسبة (٥٣.٣٣%)، وأقلها من يقع عمرهم الزمني من ٦٠ سنة إلى أقل من ٧٠ سنة، ومن هم أكثر من ٧٠ سنة وذلك بنسبة (٦.٦٧%) لكل من هذه المراحل وهذا يوضح أن الميل يكون لكبار السن كأعضاء بهذه المجالس أكثر من فئة الشباب، ويبين الشكل التالي ذلك



جدول رقم (١٤) يوضح مدة الانتساب كعضو بالمجالس العرفية والقبيلية

الاستجابات		السن
%	التكرار	
٢٠	٣	أقل من ٣ سنوات
١٣.٣٣	٢	من ٣ سنوات إلى أقل من ٦ سنوات
٦٠	٩	من ٦ سنوات إلى أقل من ٩ سنوات
٦.٦٧	١	أكثر من ٩ سنوات
١٠٠%	١٥	المجموع

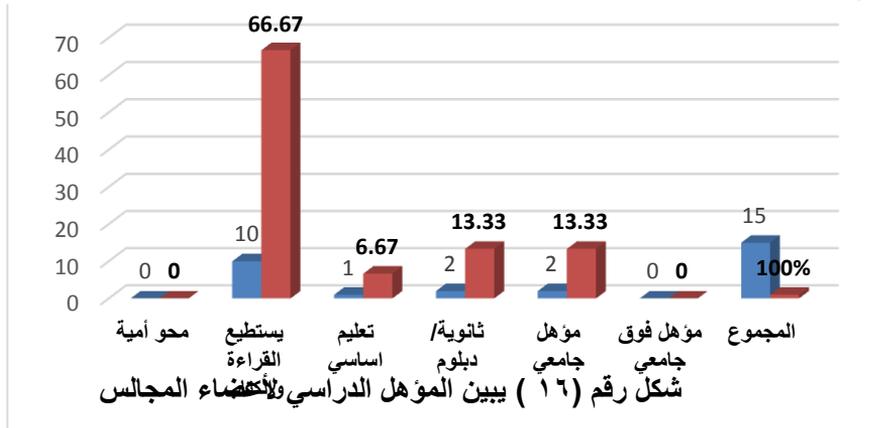
أوضح جدول رقم (١٤) أن مدة الانتساب لعضوية المجالس العرفية والقبيلية أن أغلبها من ٦ سنوات إلي أقل من ٩ سنوات وذلك بنسبة (٦٠%)، وأقلها أكثر من ٩ سنوات وذلك بنسبة (٦.٦٧%) وهذا يبين أنه يوجد خبرة يمكن الاعتماد عليها اذا تم الاستفادة منها بطريقة علمية في التخفيف من حدة مشكلات الطلاق المبكر، ويبين الشكل التالي ذلك



جدول رقم (١٥) يوضح المؤهل الدراسي لعينة أعضاء المجالس العرفية والقبيلية

الاستجابات		السن
%	التكرار	
٠	٠	محو أمية
٦٦.٦٧	١٠	يستطيع القراءة والكتابة
٦.٦٧	١	تعليم أساسي
١٣.٣٣	٢	ثانوية/ دبلوم
١٣.٣٣	٢	مؤهل جامعي
٠	٠	مؤهل فوق جامعي
%١٠٠	١٥	المجموع

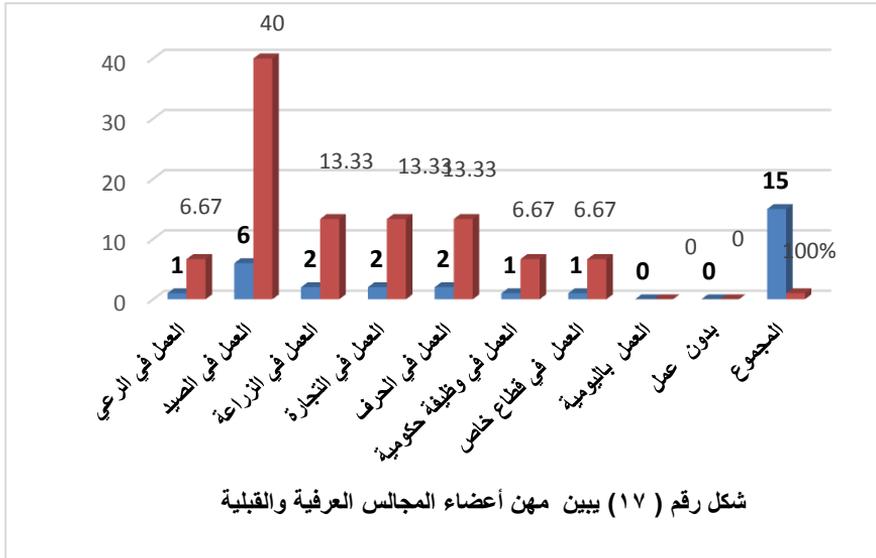
أوضح جدول رقم (١٥) أن المؤهل الدراسي لأعضاء المجالس العرفية والقبيلية أغلبهم يستطيعون القراءة والكتابة وذلك بنسبة (٦٦.٦٧%)، وأقلهم بنسبة (١٣.٣٣%) مكرر للحاصلين على ثانوية أو دبلوم أو مؤهل جامعي، وهذا يبين أنه يجب أن يكون هناك توعية بأهمية التعليم في هذا المجتمع كنوع من المساهمة في الحد من تفاقم الطلاق المبكر، ويبين الشكل التالي ذلك:



جدول رقم (١٦) يوضح مهنة عينة أعضاء المجالس العرفية والقبيلية

الاستجابات		السن
%	التكرار	
٦.٦٧	١	العمل في الرعي
٤٠	٦	العمل في الصيد
١٣.٣٣	٢	العمل في الزراعة
١٣.٣٣	٢	العمل في التجارة
١٣.٣٣	٢	العمل في الحرف
٦.٦٧	١	العمل في وظيفة حكومية
٦.٦٧	١	العمل في قطاع خاص
٠	٠	العمل باليومية
٠	٠	بدون عمل
%١٠٠	١٥	المجموع

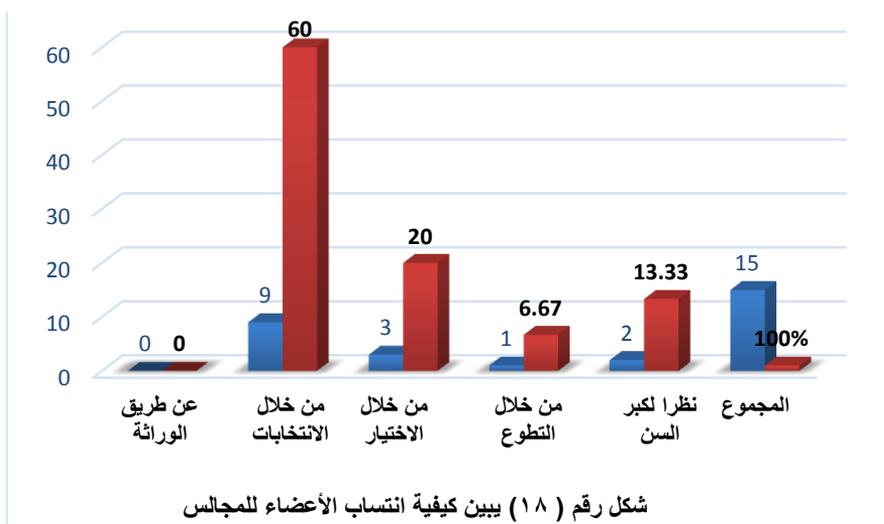
أوضح جدول رقم (١٦) أن مهن أعضاء المجالس العرفية والقبيلية أغلبها تعمل في مجال الصيد وذلك بنسبة (٤٠%)، وأقلها في مجال الرعي، والوظائف الحكومية والقطاع الخاص بنسبة مكرره (٦.٦٧%) وهذا يوضح أن تولى العضوية بالمجالس غير مرتبط بمهنة معينة ومستوي تعليمي معين، ويبين الشكل التالي ذلك:



جدول رقم (١٧) يوضح كيفية انتساب أعضاء المجالس العرفية والقبلية

الاستجابات		السن
%	التكرار	
٠	٠	عن طريق الوراثة
٦٠	٩	من خلال الانتخابات
٢٠	٣	من خلال الاختيار
٦.٦٧	١	من خلال التطوع
١٣.٣٣	٢	نظرا لكبر السن
١٠٠%	١٥	المجموع

أوضح جدول رقم (١٧) أن انتساب العضوية للمجالس العرفية والقبلية أغلبه عن طريق الانتخابات وذلك بنسبة (٦٠%)، وأقله عن طريق كبر السن بنسبة (١٣.٣٣%) وهذا يوضح أن المجتمع يتمتع بأسلوب الديمقراطية واحترام الكبير سناً في تولى مهام النزاعات العرفية، ويبين الشكل التالي ذلك:



- النتائج الإحصائية للإجابة على تساؤلات البحث:

جدول رقم (١٨) يوضح دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي من وجهة نظرهم.

م	العبارة	استجابات عينة الطلاق المبكر ٨٣		استجابات عينة أعضاء المجالس ١٥		دمج الاستجابتين ٩٨	
		المتوسط	النسبية	المتوسط	النسبية	المتوسط	القوة النسبية
١	الاجتماعات المستمرة مع المتزوجين لتوضيح مفاهيم الزواج النجاح.	٢.٢٧	٧٥.٦٧	٢.٤٧	٨٢.٣٣	٢.٣	٧٦.٦٧ متوسطة
٢	توضيح أشكال التفاعل الأسري التي تدعم العلاقات الأسرية بين الزوجين	٢.٢٤	٧٤.٦٧	٢.٢	٧٣.٣٣	٢.٢٣	٧٤.٣٣ متوسطة
٣	تنفيذ جلسات ثقافية لمعالجة كثرة الخصومات الأسرية بين الزوجين.	٢.٤٩	٨٣	٢.٢٧	٧٥.٦٧	٢.٤٦	٨٢ قوية
٤	الحرص على معرفة أن الطلاق إن حدث يكون في حالة وجود أضرار قصوى تتفاقم مع استمرار العلاقة بين الزوجين.	٢.٣٧	٧٩	٢.٠٧	٦٩	٢.٣٣	٧٧.٦٧ متوسطة
٥	الابتعاد عن أسلوب الارغام في الزواج بين الأقارب.	٢.٥٥	٨٥	٢.١٣	٧١	٢.٤٩	٨٣ قوية
٦	توجيه الزوجين نحو مكاتب الاستشارات الأسرية في حالة صعوبة الاقتناع بحلول المجالس العرفية.	١.٩٣	٦٤.٣٣	١.٩٣	٦٤.٣٣	١.٩٣	٦٤.٣٣ متوسطة
٧	التأكيد على الزوجين بالجوع للقانون بعد فشل محاولات المجالس العرفية	٢.٥٥	٨٥	١.٧٣	٥٧.٦٧	٢.٤٣	٨١ قوية
٨	الحد من ثقافة الذكورية في المجتمع.	٢.٠٥	٦٨.٣٣	٢.٢	٧٣.٣٣	٢.٠٧	٦٩ متوسطة
٩	توضيح مسؤوليات كل من الزوجين.	٢.٣١	٧٧	٢.٤	٨٠	٢.٣٣	٧٧.٦٧ متوسطة
١٠	الحد من تدخل الأهل في شؤون الحياة الأسرية قدر المستطاع	٢.٧	٩٠	٢.٥٣	٨٤.٣٣	٢.٦٧	٨٩ قوية
-	النتائج العامة	٢.٣٥	٧٨.٣٣	٢.١٩	٧٣	٢.٣٢	٧٧.٣٣ متوسطة

أوضح جدول رقم (١٨) أن دور الروابط المجتمعية في تخفيف حدة المشكلات الاجتماعية على الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي، وفقاً لاستجابات عينة حالات الطلاق المبكر أنها تؤكد على الحد من تدخل الأهل في شؤون الحياة الأسرية قدر المستطاع، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٧) وبقوة نسبية قوية بلغت (٩٠%)، بينما كان أقل استجاباتهم يشير إلي توجيه الزوجين نحو مكاتب الاستشارات الأسرية في حالة صعوبة الاقتناع بحلول المجالس العرفية. وذلك بمتوسط حسابي (١.٩٣) وبقوة نسبية متوسطة بلغت (٦٤.٣٣%)، أما بالنسبة لاستجابات أعضاء المجالس العرفية والقبيلية فقد أتت في الترتيب الأول للاستجابات متفقاً مع نفس استجابات حالات الطلاق المبكر في العمل على الحد من تدخل الأهل في شؤون الحياة الأسرية قدر المستطاع وذلك بمتوسط حسابي (٢.٥٣) وبقوة نسبية قوية بلغت (٨٤.٣٣%)، بينما كان أقل الاستجابات التأكيد على الزوجين باللجوء للقانون بعد فشل محاولات المجالس العرفية وذلك بمتوسط حسابي (١.٧٣) وبقوة نسبية متوسطة بلغت (٥٧.٦٧%)، وبناء على ذلك تم دمج الاستجابتين لكل من حالات الطلاق المبكر وأعضاء المجالس لتحديد أقوى العبارات ترتيبياً للمساهمة في الحد والتخفيف من حدة هذه المشكلة في المجتمع السيناوي كأحد المجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة، وعليه أظهرت النتائج أنه يجب في المقام الأول الحد من تدخل الأهل في شؤون الحياة الأسرية قدر المستطاع وذلك باتفاق بمتوسط حسابي (٢.٦٧)، وبقوة نسبية قوية بلغت (٨٩%)، بينما كان أقل المؤشرات اهتماماً توجيه الزوجين نحو مكاتب الاستشارات الأسرية في حالة صعوبة الاقتناع بحلول المجالس العرفية. وذلك باتفاق بمتوسط حسابي (١.٩٣)، وبقوة نسبية متوسطة بلغت (٦٤.٣٣%)، ويتبين من مجمل هذه المؤشرات أن هذا المجتمع متمسك بعاداته وتقاليده السائدة في حل مشكلاته أكثر من اللجوء إلى استخدام القانون سواء الأسري أو المدني... وهو ما يؤكد أنه كلما زاد تفعيل دور المجالس العرفية في الناحية الاجتماعية قد يساهم ذلك في الحد من الطلاق المبكر في هذا المجتمع.

جدول رقم (١٩) يوضح دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلي الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي من وجهة نظرهم.

م	العبرة	استجابات عينة الطلاق المبكر ٨٣		استجابات عينة أعضاء المجالس ١٥		دمج الاستجابتين ٩٨	
		المتوسط	القوة النسبية	المتوسط	القوة النسبية	المتوسط	القوة النسبية
١	الابتعاد عن الضغط على المرأة للعمل فيما لا ترغب به.	٢.٨٣	٩٤.٣٣ قوية	٢.٤	٨٠ قوية	٢.٧٧	٩٢.٣٣ قوية
٢	توضيح أضرار انشغال الزوجين بالعمل طول النهار لجمع المال.	٢.٧٧	٩٤.٣٣ قوية	٢.٣٣	٧٧.٦٧ متوسطة	٢.٧	٩٠ قوية
٣	الابتعاد عن ربط استمرار الحياة الأسرية بالاستمرار في طبيعة	٢.٦٥	٨٨.٣٣ قوية	٢.٢٧	٧٥.٦٧ متوسطة	٢.٥٩	٨٦.٣٣ قوية

العمل الممارس							
٤	معالجة ضعف مستوي الرضا العام عن الحياة الزوجية بسبب قلة الدخل الأسري.	٢.٤٧	٨٢.٣٣	٢.٤٧	٨٢.٣٣	٢.٤٧	٨٢.٣٣
٥	التخلص من سيطرة حب التملك ووجود الكماليات التجميلية لاستمرار الحياة الزوجية.	٢.٤	٦٦.٦٧	٢	٨٢.٣٣	٢.٤٧	٨٢.٣٣
٦	عمل لقاءات توضح طرق ترشيد الانفاق في ظل الأزمات الاقتصادية.	٢.٢٢	٨٤.٣٣	٢.٥٣	٧٢.٣٣	٢.١٧	٧٢.٣٣
٧	المساهمة في عمل مشروعات صغيرة تلبي الاحتياجات المعيشية للأسر الفقيرة.	٢.٥١	٨٩	٢.٦٧	٨٢.٦٧	٢.٤٨	٨٢.٦٧
-	النتائج العامة	٢.٥٢	٧٩.٣٣	٢.٣٨	٨٥	٢.٥٥	٨٥

أوضح جدول رقم (١٩) أن دور الروابط المجتمعية في تخفيف حدة المشكلات الاقتصادية على الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي، وفقاً لاستجابات عينة حالات الطلاق المبكر أنها تؤكد على الابتعاد عن الضغط على المرأة للعمل فيما لا ترغب به، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٨٣) وبقوة نسبية قوية بلغت (٩٤.٣٣%)، بينما كان أقل استجاباتهم يشير إلي عمل لقاءات توضح طرق ترشيد الانفاق في ظل الأزمات الاقتصادية، وذلك بمتوسط حسابي (٢.١٧) وبقوة نسبية متوسطة بلغت (٧٢.٣٣%)، أما بالنسبة لاستجابات أعضاء المجالس العرفية والقبيلية فقد أتى في الترتيب الأول للاستجابات المساهمة في عمل مشروعات صغيرة تلبي الاحتياجات المعيشية للأسر الفقيرة، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٦٧) وبقوة نسبية قوية بلغت (٨٩%)، بينما كان أقل الاستجابات التخلص من سيطرة حب التملك ووجود الكماليات التجميلية لاستمرار الحياة الزوجية، وذلك بمتوسط حسابي (٢) وبقوة نسبية متوسطة بلغت (٦٦.٦٧%)، وبناء على ذلك تم دمج الاستجابتين لكل من حالات الطلاق المبكر وأعضاء المجالس لتحديد أقوى العبارات ترتيباً للمساهمة في التخفيف من حدة هذه المشكلة في المجتمع السيناوي كأحد المجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة، وعليه أظهرت النتائج أنه يجب في المقام الأول الحد من الابتعاد عن الضغط على المرأة للعمل فيما لا ترغب به. وذلك بمتوسط حسابي (٢.٧٧)، وبقوة نسبية قوية بلغت (٩٢.٣٣%)، بينما كان أقل المؤشرات اهتماما عمل لقاءات توضح طرق ترشيد

الانفاق في ظل الأزمات الاقتصادية، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٢٢)، وبقوة نسبية متوسطة بلغت (٧٤%)، ويتبين من مجمل هذه المؤشرات أن هذا المجتمع شأنه مثل شأن باقي المجتمعات يعاني من ظروف اقتصادية متنوعة وفي حاجة إلى القيام بالأعمال المختلفة لتلبية احتياجاته وبالتالي قد يؤدي هذا إلى الضغط على الطرفين لقبول الأعمال الشاقة وغيرها كوسيلة لتلبية احتياجاتها وفي نفس الوقت رفض بعض النساء العديد من الأعمال التي لا تحبها وينشب عنه صراعات أسرية شديدة عند افتقاد النفاهم الأسري وخاصة عند افتقاد الوعي وعمليات الترشيد في الادخار والاستهلاك في ظل الأزمات الاقتصادية ... وهو ما يؤكد أنه كلما زاد تفعيل دور المجالس العرفية في الناحية الاقتصادية الأسرية ومساعدة هذه الأسر بما يتناسب مع احتياجاتها وقدرتها ومهاراتها مع الأعمال قد يساهم في الحد من الطلاق المبكر في هذا المجتمع.

جدول رقم (٢٠) يوضح دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة المشكلات الصحية التي تؤدي إلى الطلاق المبكر في

المجتمع السيناوي من وجهة نظرهم.

م	العبارة	استجابات عينة الطلاق المبكر ٨٣		استجابات عينة أعضاء المجالس ١٥		دمج الاستجابتين ٩٨	
		المتوسط	القوة النسبية	المتوسط	القوة النسبية	المتوسط	القوة نسبية
١	عمل دعوات للمتخصصين لتنفيذ برامج في الصحة الإنجابية.	٢.٣٣	متوسطة	٢.٥٣	٨٤.٣٣ قوية	٢.٣٦	٧٨.٦٧ قوية
٢	عمل لقاءات ثقافية توهل المقبلين على الزواج.	٢.٥٣	قوية	٢.٦	٨٦.٦٧ قوية	٢.٥٤	٨٤.٦٧ قوية
٣	التدخل السريع في تسهيل إجراءات فحص الزوجين عند زيارة المراكز الصحية.	٢.٥٨	٨٦ قوية	٢.٢٧	٧٥.٦٧ متوسطة	٢.٥٣	٨٤.٣٣ قوية
٤	عقد برامج ثقافية نسائية للمتزوجات حديثاً	٢.٥٩	٨٦.٣٣ قوية	٢.٤٧	٨٢.٣٣ قوية	٢.٥٧	٨٥.٦٧ قوية
٥	تغيير ثقافة تأخر الانجاب بالزواج بأخرى	٢.٥٣	٨٤.٣٣ قوية	٢.٢٧	٧٥.٦٧ متوسطة	٢.٤٩	٨٣ قوية
٦	التأكيد على الكشف الصحي باستمرار في المراكز الطبية المتخصصة.	٢.٣١	٧٧ متوسطة	٢.٥٣	٨٤.٣٣ قوية	٢.٣٥	٧٨.٣٣ قوية
٧	وجود أعضاء في المجالس العرفية يعملون بالمهن الطبية	٢.٤٣	٨١ قوية	٢.٤	٨٠ قوية	٢.٤٣	٨١ قوية
-	النتائج العامة	٢.٤٧	٨٢.٣٣ قوية	٢.٤٤	٨١.٣٣ قوية	٢.٤٧	٨٢.٣٣ قوية

أوضح جدول رقم (٢٠) أن دور الروابط المجتمعية في تخفيف حدة المشكلات الصحية على الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي، وفقاً لاستجابات عينة حالات الطلاق المبكر أنها تؤكد على عقد برامج ثقافية نسائية للمتزوجات حديثاً، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٥٩) وبقوة نسبية قوية بلغت (٨٦.٣٣%)، بينما كان أقل استجاباتهم يشير إلي التأكيد على الكشف الصحي باستمرار في المراكز الطبية المتخصصة، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٣١) وبقوة نسبية متوسطة بلغت (٧٧%)، أما بالنسبة لاستجابات أعضاء المجالس العرفية والقبيلية فقد أتي في الترتيب الأول للاستجابات عمل لقاءات ثقافية توهل المقبلين على الزواج، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٦) وبقوة نسبية قوية بلغت (٨٦.٦٧%)، بينما كان أقل الاستجابات العبارتين التدخل السريع في تسهيل إجراءات فحص الزوجين عند زيارة المراكز الصحية، تغيير ثقافة تأخر الانجاب بالزواج بأخرى، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٧) وبقوة نسبية متوسطة بلغت (٧٥.٦٧%) لكل عبارة، وبناء على ذلك تم دمج الاستجابتين لكل من حالات الطلاق المبكر وأعضاء المجالس لتحديد أقوى العبارات ترتيباً للمساهمة في التخفيف من حدة هذه المشكلة في المجتمع السيناوي كأحد المجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة، وعليه أظهرت النتائج أنه يجب في المقام الأول عقد برامج ثقافية نسائية للمتزوجات حديثاً وذلك بمتوسط حسابي (٢.٥٧)، وبقوة نسبية قوية بلغت (٨٥.٦٧%)، بينما كان أقل المؤشرات التأكيد على الكشف الصحي باستمرار في المراكز الطبية المتخصصة، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٣٥)، وبقوة نسبية متوسطة بلغت (٧٨.٣٣%)، ويتبين من مجمل هذه المؤشرات أن هذا المجتمع أنه يوجد متطلبات صحية يجب الحرص على تفعيلها واتخاذها قبل الزواج مثل فهم الجوانب الصحية للمعايشة الزوجية والصحة الإنجابية وفهم الأمراض المتعلقة بها في وقت مبكر والابتعاد عن الحرج في معالجة تأخر الحمل وتغيير ثقافة كثرة الانجاب ونوع الجنين وتوعية الأمهات والآباء بضرورة التطعيمات والكشف الدوري ومعالجة الضعف الجنسي إن وجد وضرورة تلبية حضور دعوات البرامج الثقافية الصحية، وهو ما يؤكد أنه كلما زاد تفعيل دور المجالس العرفية في مساعدة الأسر الحديثة بصفة خاصة في الناحية الصحية سواء قبل أو أثناء أو بعد الزواج من خلال البرامج المتخصصة والتوجيه الصحيح للمراكز الصحية المتخصصة قد يساهم ذلك في الحد من الطلاق المبكر في هذا المجتمع فيما يخص المشكلات الصحية التي تساهم في حدوث الطلاق المبكر.

جدول رقم (٢١) يوضح المعوقات التي تحد من فاعلية دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة المشكلات التي تؤدي إلى الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي

م	العبارة	استجابات عينة الطلاق المبكر ٨٣		استجابات عينة أعضاء المجالس ١٥		دمج الاستجابتين ٩٨	
		المتوسط	القوة النسبية	المتوسط	القوة النسبية	المتوسط	القوة النسبية
١	التمسك بالتقاليد المجتمعية	٢.٣٣	٧٧.٦٧	٢.٢	٧٣.٣٣	٢.٣١	٧٧
٢	وجود العصبية الزائدة لدى بعض العائلات	٢.١٩	٧٣	٢.٠٧	٦٩	٢.١٧	٧٢.٣٣
٣	التصدي للحلول المستحدثة غير المتعارف عليها في عادات المجتمع عند حل المشكلات الأسرية.	٢.٥٩	٨٦.٣٣	٢.٢٧	٧٥.٦٧	٢.٥٤	٨٤.٦٧
٤	تمسك أحد الزوجين برأيه الشخصي مهما كانت الأحكام العرفية	٢.٤٥	٨١.٦٧	٢.٣٣	٧٧.٦٧	٢.٤٣	٨١
٥	تمسك أسرة الزوجة بتوفير مسكن خاص بعيدا عن المنزل العائلي دون مراعاة الظروف المادية للزوج	٢.٣٤	٧٨	٢.٦٧	٨٩	٢.٣٩	٧٩.٦٧
٦	سيطرة بعض العشائر على نظام المجالس العرفية	٢	٦٦.٦٧	٢.٣٣	٧٧.٦٧	٢.٠٥	٦٨.٣٣
٧	سيطرة جماعات المصالح الخاصة على أغلبية المشروعات	٢.٣٦	٧٨.٦٧	٢.٢٧	٧٥.٦٧	٢.٣٥	٧٨.٣٣
٨	قلة وعي الزوجين بحقوقهم المجتمعية	٢.٣٣	٧٧.٦٧	٢.٢	٧٣.٣٣	٢.٣١	٧٧
٩	وجود الكتمان التام على حالات الطلاق الحديثة.	٢.٤	٨٠	٢.٦	٨٦.٦٧	٢.٤٣	٨١
١٠	وجود رغبة لأحد الزوجين بالسفر خارج نطاق المجتمع دون موافقة الآخر على ذلك.	٢.٣٤	٧٨	٢.٤٧	٨٢.٣٣	٢.٣٦	٧٨.٦٧

	٧٧.٦٧	٢.٣٣	٧٨	٢.٣٤	٧٧.٦٧	٢.٣٣	النتائج العامة
-	متوسطة		قوية		متوسطة		

أوضح جدول رقم (٢١) أن المعوقات التي تحد من فاعلية دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي، وفقاً لاستجابات عينة حالات الطلاق المبكر أنها تشير إلى وجود تصدي للحلول المستحدثة غير المتعارف عليها في عادات المجتمع عند حل المشكلات الأسرية، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٥٩) وبقوة نسبية قوية بلغت (٨٦.٣٣%)، بينما كان أقل استجاباتهم يشير إلى سيطرة بعض العشائر على نظام المجالس العرفية، وذلك بمتوسط حسابي (٢) وبقوة نسبية متوسطة بلغت (٦٦.٦٧%)، أما بالنسبة لاستجابات أعضاء المجالس العرفية والقبيلية فقد أتى في الترتيب الأول للاستجابات تمسك أسرة الزوجة بتوفير مسكن خاص بعيداً عن المنزل العائلي دون مراعاة الظروف المادية للزوج، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٦٧) وبقوة نسبية قوية بلغت (٨٩%)، بينما كان أقل الاستجابات ما يشير إلى وجود العصبية الزائدة لدى بعض العائلات، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٠٧) وبقوة نسبية متوسطة بلغت (٦٩%) لكل عبارة، وبناء على ذلك تم دمج الاستجابتين لكل من حالات الطلاق المبكر وأعضاء المجالس لتحديد أقوى العبارات التي تعد أكثر المعوقات التي تحد من تفاقم المشكلة، وعليه أظهرت النتائج أن أكثر المعوقات يرجع إلى: التصدي للحلول المستحدثة غير المتعارف عليها في عادات المجتمع عند حل المشكلات الأسرية، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٥٤)، وبقوة نسبية قوية بلغت (٨٤.٦٧%)، بينما كان أقل المعوقات سيطرة بعض العشائر على نظام المجالس العرفية، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٠٥)، وبقوة نسبية متوسطة بلغت (٦٨.٣٣%)، ويتبين من مجمل هذه المؤشرات أن المجتمع السيناوي شأنه شأن أي مجتمع يعاني من العديد من الصعوبات والمعوقات التي ينتج عنها المشكلات في الحياة الأسرية وخاصة عندما يكون مجتمع ملتزم بعادات وتقاليد واعراف ذات طبيعة خاصة به في هذه الحياة بجانب القانون العام للدولة، لذا يعد أي تدخل سواء تنموي أو وقائي أو علاجي له دور في المساهمة من الحد من تفاقم مشكلة الطلاق المبكر التي ظهرت في هذا المجتمع في الحياة المعاصرة مقارنة بالحياة القديمة، وأظهرت الاستجابات أن الحياة الجديدة ومستحدثاتها تتطلب التعامل بصورة أكثر واقعية تتفق مع الأفكار والاتجاهات والميول والعادات الجديدة للتصدي لهذه المشكلة.

تفسير النتائج:

يعتبر المجتمع السيناوي من المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية من حيث مناخها العام وهي مرتفعة الحرارة صيفاً مائلة للدفء شتاءً وتتعرض للأعاصير والانخفاضات الجوية في معظم أشهر السنة، وينقسم السكان فيها إلى حضر وريف وبدو وتتركز الكثافة السكانية في المدن الساحلية أكثر من المدن الداخلية، وقد أدت العوامل السياسية والعسكرية (الحروب) في نمو السكان وتوزيعهم في سيناء،

وسيناء رغم إمكاناتها الضخمة إلا أنها منطقة ذات تذبذب سكاني، تتأرجح دوماً بين إخلاء وإعادة امتلاء السكان، وأغلبية السكان تتمركز في المناطق الشمالية المطلة على البحر المتوسط في " العريش، رفح، الشيخ زايد، بير العبد، القنطرة"، أما السهل الساحلي الممتد على طول خليج السويس تشمل مناطق الطور وأبو رديس وأبو زنيمة ورأس سدر، وتزداد في المناطق السياحية مثل: خليج العقبة وشرم الشيخ ودهب ونوبيع وسانت كاترين وطابا، ويوجد تجمعات سكانية في وسط المناطق الجبلية في وسط سيناء مثل: منطقة الحسنة ووادي فيران ... وغيرها وقد تم إيضاح هذه النقطة نظراً لحدوث زواج بين هذه المناطق ولكل منطقة طبيعتها الخاصة للعيش والحياة، وبالنسبة للقبائل البدوية في سيناء فهي قديمة ترجع إلى الحضارة الفرعونية وهي ممتدة بمسمايتها وعاداتها وتقاليدها إلى العصر الحالي، ومنها قبائل الشمال مثل السواركة، الرميلات، المساعيد، العيايدة، الأخرسة، العقيلة، القطاوية، البياضية، الأخرسة، السعديين، الدواعة، الجبالية... وغيرها، أما قبائل وسط سيناء فمنها: التياها، الترابين، الأحيوات، الحويطات، وبالنسبة لقبائل جنوب سيناء فمنها: العليقات، مزينة، العوارمة، أولاد سعيد، القرارشة... وتشير هذه القبائل إلى العزة والفخر والنسب وتعد المرجع الثقافي للقبيلة والتي تتمسك بتقاليدها وعاداتها في الزواج والأولاد وتحديد المتحدث في معالجة الأمور، ووفقاً لذلك تتعامل مع الزوج والزوجة بداية من الزواج وما بعده ومشكلاته ومنها الطلاق، وبالتالي يعد الاهتمام باختيار الزوجة مرتبط بقبيلتها ومن العوامل التي قد تكون لها دور في الطلاق هو صعوبة التوافق بين العادات، أما بالنسبة للأنشطة التي تعتمد عليها القبائل فأهمها الرعي ويعد رؤس الماشية بأنواعها مقياس الثراء، وكذلك الزراعة وأغلبها تعتمد على الأمطار والآبار والعيون لسقي الأرض، أما الصيد فهو من الهوايات المنتشرة في سيناء وخاصة أهل البادية، ويتضح من ذلك أن المهن السائدة تحتاج البنية القوية والقدرة على تحمل المشاق من أجل تلبية الاحتياجات الأسرية والمعيشة المناسبة، ووفقاً لما سبق فإن الحياة الاجتماعية عموماً تقوم بين سكان سيناء على رابطة الدم ويحرصون على هيئة القبيلة والعائلات ويمثل الشيخ للقبيلة رأس الهرم الاجتماعي ويعاونه القضاة العرفيون ووجهاء القبيلة، ولكل قبيلة منطقتها الخاصة المحددة مع القبائل الأخرى وتلتزم بحدودها من أجل الاكتفاء بمتطلبات المعيشة، وعلى وجه العموم لا يتم هجر المنطقة إلا لأسباب قاهرة ويكون الولاء للقبيلة ثم للعشيرة ثم للعائلة وفي ضوء ذلك تحفظ الأسر سلسلة الأجداد ويتم نقلها للأبناء، وتختلف الجهات في سيناء بتنوع القبائل، والمجتمع السيناوي لديه بطيء نحو الاستجابة للمتغيرات الثقافية والاقتصادية، ويرجع ذلك إلى تمجيد الماضي والافتخار بسير الأباء والاجداد، وعليه إذا كانت المشكلة بين الزوجين بسبب السب أو القذف أو العرض أو كره الأهل وتجنبهم يكون من الصعب التوافق بينهم وقد يؤدي للطلاق المبكر... وخاصة أن المجتمع ثروته الاعتراف بالجميل والوفاء بالجهود والافتخار بالنسب والشجاعة وعلو الهمة وبذل المعروف وعزة النفس، وإكرام الضيف، والالتزام

بالقضاء العرفي، وحفظ الأنساب والعصبية عند البدو، والوجاهة، واحترام الكبير، وإكرام الضيف... فكل ذلك إذا تم اهماله تولدت المشكلات بأنواعها، وتعد المرأة في المجتمع السيناوي لها دور كبير في بناء المنزل وتحمل مسؤولية التربية وتجهيز الطعام وتساعدة الزوج في أغلب الأعمال داخل المنزل وخارجه، ولها زينتها وملابسها الخاصة التي تميزها عن بقية المجتمعات الأخرى وتتفاخر بها وأهمها (البرقع، الشناق، الصوارات، السلبيات، الخاتم، القلائد، صفائر الشعر، زينة الصدر واليد...) وكلها من الأمور التي تؤثر على الحياة الاجتماعية بين الأزواج من حيث افتقادها أو نقصها أو زيادتها، حيث تتفاخر بها النساء وتظهر وضعها الاقتصادي بين باقي أفراد المجتمع وتعد من أسباب التشاجر بين الأزواج، وتعد حقوق المرأة في الحصول على الميراث أمر صعب وخاصة إذا كانت متزوجة من غريب خارج القبيلة، والقضاء العرفي يحرص على ارجاع حقوق المرأة حال ظهوره والعكس عند اثبات الكذب، ويتم وعي المرأة من أجل المشاركة السياسية على قدر المستطاع وخاصة بعد تحرير أرض سيناء من الاحتلال وخاصة أنها كان لها دور في التصدي لتغلغل إسرائيل داخل المجتمع السيناوي، وبالنسبة لتعليم المرأة فالمجتمع له رؤية خاصة في تعليم البنات وخاصة بسبب الاختلاط وبعد المدارس عن المنازل، وهذا ما يعد من عوامل فهم المرأة التغيرات المستحدثة في الحياة الأسرية ومتطلباتها، وهناك مشكله قد تواجه بعض النساء ومنها افتقاد قسيمة الزواج مما يترتب عليه ضياع حقوق المرأة في حالة الطلاق. ومن أكثر مشاكل المجتمع الزواج المبكر وخاصة بين الأقارب واذا رغب في أخري يختار من الأنساب الكبيرة وقد يتم زواج الفتاة البكر بموافقة الوالد أو الولي فقط أما الثيب فلا بد من رضاها، ورغم أن الطلاق كان من النادر قديماً حدوثه نظراً لصلة القرابة والحفاظ على العشيرة والعائلة؛ إلا أن الأمور تغيرت فقد أصبحت الزوجة لديها القدرة على طلب الطلاق وقد يتم بالتراضي أو التقاضي العرفي أو بالقانون في الحالات القصوى، كما أن الزوج أصبح يتعصب ولا يبالي ويفكر بمرود الطلاق كالعهد السابق وبدأت النظرة تتغير للحياة الأسرية بصورة مختلفة عن العهد القديم المتعارف عليه.

النتائج العامة للبحث:

- أظهرت النتائج الديموغرافية أن عينة البحث من حالات الطلاق المبكر تضمنت استجابات مختلفة وفقاً لمتغير النوع (الذكور-الإناث)، وذلك كان بهدف التعرف على وجهة نظرهم في المساهمة في مساعدة الدور الذي تقوم به الروابط المجتمعية في المجتمع السيناوي من خلال أعضاء المجالس العرفية والقبيلية للتخفيف من حدة المشكلات التي تؤدي إلى حدوث حالات الطلاق المبكر.
- كانت أغلبية الأعمار لحالات الطلاق المبكر تقع من سن ١٨ سنة إلي أقل من ٢٢ سنة وأقلهم عمراً من هم أكبر من ٣٠ سنة وهذا يوضح حدوث الطلاق المبكر في أعمار صغيرة السن.

- توصلت النتائج أن مدة الزواج أغلبها لم تستمر ما بين سنة إلى أقل من سنتين، وأقلها التي لم تستمر أكثر من أربع سنوات وهذا أظهر وجود تغير في الحياة الأسرية واستمرار تماسكها كما كان معهود في المجتمع السيناوي قديماً.
- أوضحت النتائج أن المؤهلات الدراسية لحالات الطلاق المبكر أغلبها من محو الأمية وأقلها جداً من الحاصلين على مؤهلات جامعية وهذا يظهر قلة الاهتمام بالمجتمع بالناحية التعليمية.
- توصلت النتائج أن السكن قبل حالة الطلاق أغلبه ملك للزوج ولكن مع أسرته والحياة المعيشية مشتركة نظراً لاتباع النظام الأبوي في بناء الأسر بالمجتمع، وهذا مما قد يؤدي إلى تولد بعض المشكلات عند طلب الاستقلالية الأسرية.
- توصلت النتائج أن أغلبية المهن التي تمارس لدى حالات الطلاق المبكر تتبع العمل بنظام العمل اليومي وخاصة في مهن الصيد والرعي بينما كان أقلها بدون عمل.
- أظهرت النتائج أن أغلبية المستوي الاقتصادي لحالات الطلاق المبكر منخفض الدخل وأقلها أصحاب الدخل المرتفع جداً، وهذا يوضح أن العامل الاقتصادي يؤثر بصورة كبيرة على استمرار الزواج وتلبية احتياجاته دون مراعاة العادات المتعارف عليها سابقاً.
- أظهرت النتائج أن أغلبية حالات الطلاق المبكر بينهم صلة قرابة ورغم أن هذا يوضح استمرار الأسر على اتباع عادات النظام القديم؛ إلا أنه لم يعد بصورة التماسك والتصدي والتخفيف من حدة الأزمات قديماً وأصبح يحدث الطلاق دون مراعاة الحفاظ على توحّد العشيرة والأهل.
- جاءت النتائج توضح أن حالات الطلاق المبكر تمت رغم وجود ابناء بين الزوجين وهذا نادراً ما كان يحدث في المجتمع من أجل التفاخر بالنسب والنسل وتربطه من جيل إلى جيل، والمشكلة لا تقف إلى هذا الحد بل يوجد أثر سلبي على الأبناء عند انفصال الأب والأم وقلة صلة بين الأقارب إن كانت الزوجة من أقارب الزوج.
- أظهرت النتائج الديموغرافية أن عينة البحث من أعضاء المجالس العرفية والقبيلية كلها من فئة الذكور، وهذا أوضح تهميش المرأة في هذه العضوية.
- أظهرت النتائج أن أغلبية سن أعضاء المجالس العرفية يقع ما بين ٥٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة وأقلها ممن هم في سن ٧٠ سنة فما فوق وهذا يوضح افتقاد العنصر الشبابي والتركيز على ذوي الخبرة من كبار السن.
- توصلت النتائج أن أغلبية سنوات العضوية بالمجالس العرفية من ٦ سنوات إلى أقل من ٩ سنوات ويظهر ذلك وجود خبرة يمكن الاستفادة منها في معالجة المشكلات الأسرية.

- أظهرت النتائج أن أعضاء المجالس ممن يجدون القراءة والكتابة وأقلهم من الحاصلين على مؤهلات تعليمية مختلفة وهذا يبين أن تكوين المجالس لا يركز على المستوى التعليمي للعضو.
- توصلت النتائج أن أغلبية أعضاء المجلس العرفي يعملون في مهنة الصيد مقارنة بالمهنة الأخرى كالزراعة والتجارة.

- أظهرت النتائج أن العضوية التي حصلت عليها العينة أتى في المقام الأول عن طريق الانتخابات بينما كان أقلها ما يتم عن طريق التطوع.

- جاءت استجابات عينة البحث تشير إلى أن أهم الأدوار التي يجب التركيز عليها لكي تحقق الروابط المجتمعية والتمثلة في دور أعضاء المجالس العرفية والقبيلية للتخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى حدوث الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي تتطلب التركيز على: الابتعاد عن أسلوب الارغام في الزواج بين الأقارب، والتأكيد على الزوجين بالجوء للقانون بعد فشل محاولات المجالس العرفية، والحد من تدخل الأهل في شؤون الحياة الأسرية قدر المستطاع. بينما لم تركز استجابات عينة البحث على: توجيه الزوجين نحو مكاتب الاستشارات الأسرية في حالة صعوبة الاقتناع بحلول المجالس العرفية.

- جاءت استجابات عينة البحث تشير إلى أن أهم الأدوار التي يجب التركيز عليها لكي تحقق الروابط المجتمعية والتمثلة في دور أعضاء المجالس العرفية والقبيلية للتخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى حدوث الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي تتطلب التركيز على: الابتعاد عن الضغط على المرأة للعمل فيما لا ترغب به، والمساهمة في عمل مشروعات صغيرة تلبي الاحتياجات المعيشية للأسر الفقيرة. بينما لم تركز استجابات عينة البحث على: التخلص من سيطرة حب التملك ووجود الكماليات التجميلية لاستمرار الحياة الزوجية. عمل لقاءات توضح طرق ترشيد الانفاق في ظل الأزمات الاقتصادية.

- جاءت استجابات عينة البحث تشير إلى أن أهم الأدوار التي يجب التركيز عليها لكي تحقق الروابط المجتمعية والتمثلة في دور أعضاء المجالس العرفية والقبيلية للتخفيف من حدة المشكلات الصحية التي تؤدي إلى حدوث الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي تتطلب التركيز على عمل لقاءات ثقافية تؤهل المقبلين على الزواج. عقد برامج ثقافية نسائية للمتزوجات حديثاً. بينما لم تركز استجابات عينة البحث على: التدخل السريع في تسهيل إجراءات فحص الزوجين عند زيارة المراكز الصحية. التأكيد على الكشف الصحي باستمرار في المراكز الطبية المتخصصة.

- جاءت استجابات عينة البحث تشير إلى أن أقوى المعوقات التي تحد من فاعلية دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة المشكلات التي تؤدي إلى الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي تتمثل في:

التصدي للحلول المستحدثة غير المتعارف عليها في عادات المجتمع عند حل المشكلات الأسرية. تمسك أسرة الزوجة بتوفير مسكن خاص بعيدا عن المنزل العائلي دون مراعاة الظروف المادية للزوج، بينما تري العينة أن أقل المعوقات وجود العصبية الزائدة لدي بعض العائلات، وسيطرة بعض العشائر على نظام المجالس العرفية.

وبناء على النتائج العامة السابقة يمكن للباحثان تقديم الاستراتيجية المقترحة من منظور التخطيط الاجتماعي لتفعيل دور الروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات المؤدية إلي الطلاق المبكر بالمجتمع السيناوي .

١- هدف الاستراتيجية:

الهدف العام من الاستراتيجية المقترحة: التوصل لرؤية واقعية للمجتمع السيناوي تتماشى مع الحياة المعاصرة دون الإخلال بنظام العادات والأعراف والتقاليد السائدة التي تميزه في توافر الحلول التي من شأنها تعزز دور الروابط المجتمعية (المجالس العرفية) في تحقيق اسهامات إيجابية في استمرار الحياة الزوجية وتزيد من وعي الزوجين في التخفيف من حدة المشكلات الأسرية التي تواجههما في بداية الزواج والتي قد تؤدي إلى الطلاق المبكر.

الأهداف الفرعية:

- تبصير حالات الزواج الحديث بأضرار الطلاق وخاصة إذا كان يوجد أطفال.
- الاستمرار في عقد البرامج التي تفيد النشئ والشباب المقبل على الزواج والمتزوجين بالعادات والتقاليد والأعراف التي تميز المجتمع السيناوي عن غيره وفي نفس الوقت إعطاء نماذج واقعية للحياة الأسرية الناجحة وخاصة من نفس المجتمع.
- العمل على عقد جلسات ثقافية نسائية تتبادل فيه الخبرات بين الأمهات وبناتهم مع توافر الدعوات المتنوعة لسيدات المجتمع من المهن المختلفة لتقديم التوعية والرد على الاستفسارات بأسلوب علمي.
- العمل على توعية أهالي بدور المجالس العرفية من حين لآخر.
- حصر المشكلات الأسرية المنتشرة بالمجتمع من خلال التكيلفات لأعضاء المجالس العرفية .
- العمل على مشاركة العنصر النسائي كعضو متخصص في حصر مشكلات المرأة من أجل تقديم المساعدات اللازمة.

٢- متطلبات بناء الاستراتيجية:

- توافر الجانب الثقافي الذي يتماشى مع تغيرات الحياة المعاصرة مع قدر من المعارف والأفكار المتميزة التي تتخير الاستراتيجيات المناسبة في التخفيف من حدة المشكلات التي تؤدي إلى حدوث الطلاق المبكر بين الزوجين في المجتمع السيناوي.

- الاستفادة من خبرات الأمهات وكبار المجتمع والأعضاء السابقين والحاليين في تقديم الحلول وتحديث أدوار المجالس العرفية.
- تحديد الانساق الأساسية والفرعية في حدوث المشكلات الأسرية في الحياة الزوجية وهي تمثل الفئات المستهدفة من أجل تقليص مشكلة الطلاق المبكر.
- التحليل الجيد للمجتمع السيناوي وخاصة عاداته وتقاليده واعرافه وفهمه للقانون العرفي والقانون العام للدولة والقانون الأسري.
- تحديد نقاط القوة في الحياة الأسرية في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والصحي والعكس تحديد جوانب الضعف فيهم من أجل التعزيز والمعالجة.

٣-أسس بناء الاستراتيجية:

- الحرص على الشمول والتكامل والتخفيف من حدة المعوقات التي تظهر عند تقديم الحلول التي ترضي الزوجين.
- التأكيد على تحقيق الأهداف العامة والفرعية التي تقوم عليها استراتيجية التخفيف من حدة الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي.
- الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة والإطار النظري والنتائج التي توصل إليها البحث لوجهة نظر عينة البحث سواء رأي حالات الطلاق المبكر أو أعضاء المجالس.
- توافر المرونة والاضافة والتغيير عند التعامل المباشر مع أنساق التعامل المستهدفة.

٤-الجهات المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية:

يتطلب التنفيذ لهذه الاستراتيجية مشاركة مجتمعية جادة ومتعاونة للتخفيف من حدة مشكلات الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي من خلال: أعضاء المجالس العرفية والقبيلة، الخبراء من الأمهات والآباء وخاصة المشهود لهم بحسن السيرة والانجذاب المجتمعي، وسائل الاعلام، منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، العاملين بمكاتب الارشادات الاسرية، المتخصصين في المجال الاجتماعي والاقتصادي والصحي لتقديم المشورات العلمية لتصحيح الأوضاع الأسرية وبناء أسري قوي بين الأزواج.

٥-الفئات المستهدفة عند تنفيذ الاستراتيجية:

تتمثل الفئات المستهدفة كل من: فئة الشباب والفتيات المقبلين على الزواج في المجتمع السيناوي، والمتزوجين حديثاً، والحالات التي حصل بينها طلاق مبكر، وأعضاء المجالس العرفية والقبيلية أيضاً.

٦- مكونات البناء الاستراتيجي :

تعتمد الاستراتيجية على اتباع نظام التحليل الرباعي SWOT والمتمثل في تحديد: نقاط القوة، نقاط الضعف) والذي يتم من خلال حصر نقاط القوة الواقعية والفعلية التي يمتاز بها المجتمع السيناوي والعمل على تعزيزها في الحياة الأسرية وبداية تكوينها، وكذلك تحديد نقاط الضعف من خلال تحليل البيئة المحيطة والخارجية التي تؤثر على الحياة الأسرية وتكوينها واستمرارها وهذا يسمى تحديد (الفرص والتحديات).

٧- الرؤية العامة للاستراتيجية :

توافر دور ملموس للروابط المجتمعية والمتمثلة في أعضاء المجالس العرفية والقبيلية بهدف التخفيف من حدة المشكلات المرتبطة بظاهرة الطلاق المبكر في المجتمع السيناوي مع توافر البرامج التي تسبق الزواج للتثقيف المعرفي والتعامل مع المستجدات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية ولتصدي للمعوقات التي تحد من هذا الدور.

٨- الرسالة التي تقوم عليها الاستراتيجية:

تحقيق حياة اسرية كالمعهد عليها قديماً في المجتمع السيناوي ولديها القدرة على التعايش على حالات التطور المجتمعي ومستجداته.

٩-متطلبات تحقيق الاستراتيجية:

- تعامل المجالس مع كافة الأنساق المجتمعية بقدر يحقق مستوي الرضا بين الزوجين ويعطي رؤية مستقبلية تفاؤلية للمقبلين على الزواج وخاصة في أسلوب التعامل والرضي بمستوي المعيشية والتمسك بالعادات والتقاليد واحترام المجالس العرفية وقراراتها.

- التعامل المتكامل والمنسق في تدعيم الجوانب المعرفية والأخلاقية والمهارية والاجتماعية والصحية والاقتصادية للمقبلين على الزواج أو لمن حدث بينهم الطلاق المبكر.

١٠-المشكلات التي تركز عليها الاستراتيجية:

تركز الاستراتيجية على حصر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية التي تؤدي لطلاق المبكر في المجتمع السيناوي.

١١-الاستراتيجيات المقترحة للتنفيذ:

استراتيجية الاقناع: تعتمد على فن الحوار والمناقشة حتى التوصل للتفاهم والرضا وحل المشكلة بين الزوجين.
استراتيجية النفاوض: ويتم فيها تقريب وجهات النظر مع التوضيح والتهنئة حتى تتحقق صور التسامح والتخلص من الشعور بالذنب وضياح العمر والأمل والندم.

استراتيجية الضغط: ويتم اللجوء إليها عند التمسك بالرأي والتعامل بصورة غير مرضية من طرف نحو الآخر وتظهر فاعليتها عند ظهور الاعتذار والتسامح والبعد عن التعصب.

استراتيجيات متنوعة: وهي كل استراتيجية يتطلب اللجوء إليها لحل النزاعات الزوجية أو لتمهيد أمر بينهما .

١٢ - المتوقع من تنفيذ الاستراتيجية:

- تحقيق تزويد معرفي بالأمور الأسرية قبل الزواج.
- اللجوء إلى المجالس العرفية لحل المشكلات والابتعاد عن المطالبات القانونية بعد افتقاد الأمل في حلول المجالس.
- حدوث حالات صلح بين حالات الطلاق المبكر.
- حدوث حالات زواج بين الأقارب والأهل يظهر عدم التصعب لأمر ماضية حدثت بينهم.
- وجود دور ممارس للمرأة في مشاركة المجالس وخاصة في الجوانب النسائية ومشكلاتها.
- حرص الشباب والفتيات والزواج على طلب المساعدة من المجالس العرفية في حل مشكلاتهم المرتبطة بالزواج وتأسيسه.

المراجع:

- إبراهيم، سمر مجدي. (٢٠٢٢). الطلاق المبكر في الريف: دراسة ميدانية بإحدى القرى المصرية، بحث منشور، مجلة بحوث، جامعة عين شمس-كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، العدد (٥)، المجلد (٢)، ص ص ٢-٢٥.
- إبراهيم، سمر مجدي. (٢٠٢٢). الطلاق المبكر في الريف: دراسة ميدانية بإحدى القرى المصرية، بحث منشور، مجلة بحوث، جامعة عين شمس-كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، العدد (٥)، المجلد (٢)، ص ص ٢-٢٥.
- إبراهيم، حازم عيد. (٢٠١٧). تصور مقترح لاستخدام نموذج الروابط المجتمعية في تطوير أداء بعض جمعيات المجتمع المحلي في التخفيف من حدة مشكلات التنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة الأزهر.
- أبو عيطة، أحمد عبد اللطيف. عثمان، محمد عبد السميع. حجاج، إبراهيم عبد المحسن. (٢٠٢١). اسهامات الروابط المجتمعية في تعزيز القيم المرتبطة بتنظيم الأسرة بالمجتمع الريفي، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، المجلد ٤٠، العدد ١٩١، ص ص ٤٦٣ - ٥٠٠.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٢). النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق، القاهرة.
- اللائحة النموذجية لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية. (١٩٧٦). مادة ٢.
- غباري، محمد سلامة محمد. (٢٠١١). أطفالنا احتياجاتهم ومشكلاتهم وطرق العلاج، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- الساعاتي، سامية. (٢٠١٠). المرأة والرجل في الأسرة "الدور والصراع والتغير الاجتماعي"، القاهرة، دار الكتب المصرية.
- السروجي، طلعت مصطفى. (٢٠١٣). التخطيط الاجتماعي "نظريات ونماذج"، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث.

- الشرييني، محمد محمود. (٢٠١٧). دور الروابط الاجتماعية في التخفيف من حدة مشكلات المجتمعات المستحدثة، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، العدد (٥٨)، المجلد (١٠)، ص ص ٢٤٣-٢٧١.
- الظاهر، غراز. ربيع، شتيوي. (٢٠٢٠). الرابطة الاجتماعية بين القوة والتلاشي في الفكر الاجتماعي تحليل نظري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد ٦، العدد ١، ص ص ١٢١-١٤٨.
- العطوي، عامر علي حسين. الخفاجي إسماعيل قاسم ياسين. (٢٠١٦). دور الروابط التنظيمية والمجتمعية في تعزيز قراري المشاركة والأداء، بحث منشور في مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثني، العراق، العدد (٥)، ص ص ٢٣١-٢٦٦.
- الشهراني، هند بنت نافع. (٢٠٢٢). العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع السعودي، بحث منشور، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، جامعة تعز فرع التربة - دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي، العدد (٢٣)، ص ص ٤٠١-٤٣٢.
- الصويان، نورة بنت إبراهيم. (٢٠٢١). واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، بحث منشور، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد (١)، ص ص ٢٠٣-٢٣٢.
- الرقيعي، أريج محمد (٢٠١٥). العوامل الاجتماعية المؤثرة في الطلاق المبكر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، السعودية.
- المنبدي الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية. (٢٠٢٢). ظاهرة الطلاق في مصر، الأسباب والتداعيات وسبل المواجهة، مقال إلكتروني منشور بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢١، منشور على الرابط الإلكتروني التالي: <https://drava-eg.org/2022/10/21/>
- الرازي، محمد بن أبي بكر. (١٩٨٥). مختار الصحاح، بيروت، مكتبة لبنان.
- الرشدي، سلطان. (٢٠١٧). قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، القاهرة، مطبعة العمرانية للأفست.
- السنهوري، أحمد محمد. (٢٠٠٢). "الممارسة العامة المتقدمة وتحديات القرن الحادي والعشرين"، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة المعدلة، ٢٠٠٢م، ص ١٠٨.
- الزحيلي، وهبه. (١٩٩٢). الفقه الإسلامي وأدلته، سوريا، دار الفكر المعاصر.
- الجميل، خيرى خليل. (١٩٩٦). نظريات في خدمة الفرد، الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر بدوي، أحمد نكي. (١٩٨٢). معجم المصطلحات الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.
- جبريل، ثريا عبد الرؤف. وآخرون. (٢٠٠٤). الأسرة المعاصرة والممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٥.
- حبيب، جمال شحاته. (٢٠١٦). "الممارسة العامة منظور حديث في الخدمة الاجتماعية"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط (٢)، ص ص ٦٥، ٦٦.
- حلمي، محمد مصطفى. (٢٠٢٢). برنامج مقترح من منظور العلاج الأسري للتخفيف من العوامل المؤدية للطلاق المبكر لدي الشباب حديثي الزواج، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم - كلية الخدمة الاجتماعية، العدد (٢٨)، المجلد (٢)، ص ص ١٣٥-١٦٢.
- حمودة، أسماء مصطفى سيد. (٢٠٢٠). العوامل الديمغرافية المؤدية لدعوة طلبة الطلاق المبكر للمتزوجات حديثاً: دراسة من منظور نظرية الأنساق العامة، بحث منشور، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، العدد (٢)، المجلد (٢)، ص ص ١٠٩-١٥٧.

عبد الرحمن، وليد. (٢٠١٨). الأزهر للحد من الطلاق في مصر بمبادرات وحملات، يوميات الشرق الأوسط، مقال منشور الكترونياً ١٠ سبتمبر ٢٠١٨ الساعة ١٠.٢٠ ص، على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://aawsat.com/home/article/1391286>

عبد الرسول، عبد المعبود محمد. (٢٠١٧). نوعية الحياة وعلاقتها بالطلاق المبكر، بحث منشور، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس-كلية الآداب، المجلد (٤٧)، ص ص ٥٨٠-٦٣٣.

عبد الله، هبة كامل إبراهيم. (٢٠١٣). الطلاق المبكر وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية على المرأة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، قسم علم الاجتماع.

علي، حسين علي. وآخرون. (١٩٩٩). الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان..
علي، ماهر أبو المعاطي. (٢٠٠٣). الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية (أسس نظرية-نماذج تطبيقية)، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

علي، ماهر أبو المعاطي. (٢٠٠٩). "الاتجاهات الحديثة في الرعاية والخدمة الاجتماعية"، القاهرة، نور الإيمان للطباعة، ص ٣٣٤.

عوض، محمد أحمد. (١٩٩٩). الإدارة الاستراتيجية (الأصول والأسس العلمية)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
عمر، أحمد مختار. (٢٠٠٨). معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، القاهرة.

غيث، محمد عاطف. (٢٠٠٢). قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
قاسم، محمد رفعت. (٢٠٠٦). نماذج ونظريات الممارسة المهنية في تنظيم المجتمع، القاهرة، الكتاب الجامعي، جامعة حلوان.

ماركو، اليزابت. (١٩٨٩). علم الاجتماع، ترجمة: محمد مصطفى الشيبيني، الرياض، دار المريخ.
مصطفى، محمد محمد. (٢٠٢٢). دوار الأخصائي الاجتماعي كمارس عام في التخفيف من حدة المشكلات التي تواجه حالات الطلاق المبكر بمحاكم الأسرة: دراسة مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين بمحاكم الأسرة بمحافظة أسوان، بحث منشور، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط - كلية الخدمة الاجتماعية، العدد (٢٠)، المجلد (٢)، ص ص ١٧٤-٢٠٧.

مصطفى، حسني. (٢٠٢٣). نموذج تنمية البرامج والروابط المجتمعية في تنظيم المجتمع وتفعيل أساليب الممارسة المهنية المعنية بالتنمية المستدامة في إطار التوجه المستقبلي، مجلة جامعة بني سويف في الخدمة الاجتماعية، المجلد ٤، العدد ٢، ص ص ١٨٥ - ٢١٩.

محمد، نورا أبو السعود حسن. (٢٠٢٠). دور برنامج الحوار الجماعي في خدمة الجماعة وتنمية معارف الفتيات المقبلات على الزواج بالطلاق المبكر، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد (٥١)، المجلد (٢)، ص ص ٤٧٣-٥٠٣.

مصطفى، أماني كمال عبد الله. (٢٠١٩). العوامل المؤدية لطلاق المبكر ودور خدمة الجماعة في مواجهتها، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، العدد (٦١)، المجلد (٤)، ص ص ٣٣٩-٣٦١.

محمد، رندا يوسف. (٢٠١٧). دراسة ظاهرة الطلاق المبكر في ريف أسيوط، بحث منشور، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، العدد (٤٨)، الجزء (٣)، ص ص ٢٧١-٢٨٧.

معروف، آلاء عبد الله. (٢٠١٧). الطلاق المبكر: أسبابه "إمارة الشارقة أنموذجاً" دراسة ميدانية في إمارة الشارقة، بحث منشور، مجلة الآداب، جامعة بغداد، كلية الآداب، العدد (١٢١)، ص ص ٥٢٩-٥٥٤.

معجم الوجيز. (٢٠٠٦). الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.

نصر، خالد فوزي صفي الدين. (٢٠١١). استخدام نموذج تطوير البرامج والروابط المجتمعية في مساعدة المنظمات غير الحكومية على الحد من العنف ضد الزوجات بالمناطق العشوائية، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان - كلية الخدمة الاجتماعية، العدد (٢)، م (٥)، ص ص ٢٣٩-٢٥٦.

وزارة العدل. (٢٠٠٤). المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون بإنشاء محاكم الأسرة، مطابع الوزارة، القاهرة.

Germaine, C.(1973)."An Ecological Perspective in Casework Practice" Social Casework 54 (June: 1973) p p323-330.

Hartman, A. & Lurid, J.(2011). Family-Centered Social Work Practice (Bing refrains), p62.

Roadway, M. R. (1986). Systems Theory, In F. J. Turner (Ed.). Social work Treatment, (New York: 1986) p 516.

Roadway, M. R.(1986). Systems Theory, In F. J. Turner (Ed.). Social work Treatment. (New York: 1986) p 515.